

لنحاور بعضنا..

قراءة اشورية في الدستور الكردي الجزء الاول

ليس من السهل على المرء ان يعض نظره عن الامور السياسية والقضايا الساخنة التي يعيشها محيطه، الاجتماعي او القومي او الوطني، خاصة اذا كان المرء حريصا على مستقبل هذا المحيط. من هنا ومع تفاعل الحوارات وتصاعد وتيرتها والتهاب سخونتها بشأن دستور اقليم كردستان العراق الفدرالي ومساحة شعبنا، هوية ووجودا وحضارة، في هذا الدستور، وصيغة وسقف الحقوق التي يقرها لشعبنا، ومع وجود اكثر من رؤية بين ابناء شعبنا في هذا السياق فاني، ومن منطلق حقوق المواطنة اولا والالتزام القومي بحق الشعب الاشوري، الذي انتمي اليه واحمل هويته، في التمتع بحياة كريمة وممارسة ذاته وتطويرها في وطن انتمي اليه هذا الشعب حتى تطابق تاريخ الشعب والوطن، فاني وجدت لزاما علي ان ادلو، وبتواضع شديد، بدلوي في هذه القضية التي باتت تستحق تسمية برنامج هيئة الاذاعة البريطانية المشهور: (حديث شؤون الساعة).

في هذا المقال ساقوم بعرض رؤيتي القومية والسياسية بشأن الدستور الكردي، وقد تلتقي او تتعارض مع هذه الرؤية او تلك، لهذه الجهة او تلك، فذلك امر طبيعي. فانا شخصا احترم واقدس حرية الانسان في التعبير عن ذاته ورأيه، سواء كنت انا هذا الانسان ام كان غيري. الحوار هو منطق العصر وهو اساس التطور.. مثلما هو الاختلاف سنة الخليفة. ويسعدني ان اتلقى الردود والمحاججات على هذه المواقف والرؤى، بل وادعو اي من الاخوة المختلفين معي في الرؤية الى مناظرة مفتوحة.

حقائق اساسية:

1- في ايار 1992 انطلق اول برلمان لاقليم كردستان العراق. وفي 4 تشرين الاول من 1992 قرر البرلمان الكردي في قراره المرقم 22 وباجماع اعضاءه الـ 105 (ومن بينهم الكتلة الاشورية المرلفة من 5 اعضاء، اربعة منهم من قائمة الحركة الديمقراطية الاشورية، والخامس من قائمة الحزب الديمقراطي الكردي) وبمختلف الكتل السياسية التي مثلوها اعتماد الفدرالية لاقليم كردستان العراق ضمن الوطن العراقي. ومن استحقاقات ذلك كانت اعداد دستور للاقليم، والذي تاخر بسبب الوضع الداخلي للاقليم، حيث لم تنطلق عملية اعداده الا في عام 2002 وانجزت للجنة المكلفة بذلك مهامها مع نهاية عام 2002.

2- ومع التغييرات التاريخية التي حصلت في العراق وتحريره في 9 نيسان 2003 من النظام الاستبدادي البائد انطلقت العملية السياسية للعراق الفدرالي الجديد القائم على الديمقراطية والتعددية ومؤسسات الدولة المدنية وهيكلتها العصرية، واحدى اهم محطات العملية السياسية كانت اقرار الشعب العراقي لدستور العراق بما تضمنه من اقرار واعتراف دستوري واضح وصريح لاقليم كردستان العراق كاقليم فدرالي ضمن العراق. بمعنى ان ما اقره برلمان اقليم كردستان العراق من فدرالية للاقليم من طرف واحد في عام 1992 بات اليوم حقيقة سياسية ودستورية ورسمية باعتراف وقبول الشعب العراقي، وليس كما يروج البعض من اشوريينا من تشكيك بفدرالية الاقليم والطعن بشرعيته!!

مثلما ان فدرالية اقليم كردستان العراق وبالإضافة الى شرعية واقع الحال منذ 1992 وشرعيتها الدستورية والوطنية العراقية منذ اقرار الدستور العراقي، فان لها شرعيتها الاقليمية والدولية المتمثلة في تعامل وقبول المؤسسات والمرجعيات السياسية الاقليمية منها والدولية لفدرالية اقليم كردستان ومؤسساته التشريعية والتنفيذية. لسنا بحاجة لتذكير هذا البعض الى استقبال الرئيس الامريكي في البيت الابيض للسيد البارزاني رئيس الاقليم ورفع علم الاقليم في البيت الابيض.

كما لسنا بحاجة لتذكيره بذات الاستقبال من الحكومات والعواصم الاوربية.

يضاف اليها التعامل الرسمي مع المؤسسة التشريعية للاقليم حتى ان جامعة الدول العربية التي وقفت عبر تاريخها الى جانب الانظمة العروبية في انتهاك حقوق القوميات الصغيرة فان امينها العام السيد عمرو موسى زار البرلمان والقى كلمته تحت قبة البرلمان الكردستاني وتحت علم الاقليم. ناهيك عن التعامل الرسمي الاقليمي والدولي مع حكومة اقليم كردستان العراق، رئيسا ووزراء. كما يمكن ان نضيف ايضا افتتاح القنصليات والممثلات الدبلوماسية في عاصمة الاقليم. واخرا، وليس اخرا، افتتاح الاقليم لممثلاته في السفارات العراقية عبر العالم، وهو استحقاق دستوري بقيد التنفيذ.

3- ومن بعد انتخاب البرلمان الكردستاني الجديد في انتخابات 30 كانون الثاني 2005 تم تشكيل لجنة اختصاصية لاعادة النظر في الدستور السابق والتي انجزت مهامها في اب المنصرم وقدمت مسودة عملها الى البرلمان الذي اطلق عملية مناقشتها. بمعنى ان عملية اعداد الدستور الكردستاني هي عملية انقضى عليها عدة سنوات وليست امرا مستحدثا، كما يسعى البعض للتشويش. وان المسودة الحالية هي تطوير ومراجعة للدستور السابق.

4- بعد مناقشة الاقتراحات والملاحظات التي ترد على مسودة الدستور وبعد اعداد صيغته النهائية واقرارها من قبل البرلمان الكردستاني ستعرض للاستفتاء عليها من قبل ابناء اقليم كردستان العراق بحدوده الحالية. واي مطلع على المشهد والواقع السياسي للاقليم يمكن له ان يتوقع ان الدستور سيتم اعتماده بالاغلبية المطلقة من ابناء الاقليم ومن بينهم ابناء شعبنا الاشوري. شخصا اتوقع ان تفوق نسبة الموافقين عليه الـ 90% وبذلك سيتحول الى وثيقة مرجعية للاقليم بكل ما تتضمنه من مواد فقرات تغطي مجمل الامور وكما هو الحال مع كل الدساتير.

5- ماذا يعني هذا اشوريا؟

ان حقيقة اقرار الدستور الحتمية باكثرية مطلقة لا تعني ايدا السلبية في التفاعل مع عملية مناقشته وتعديله وتطويره من قبل اقراره.

بل على العكس فانها تعني اننا بصدد وثيقة دستورية مهمة وان علينا السعي لتطويرها نحو الافضل. لقد عانى شعبنا من التهميش في المشاركة السياسية في صنع وبناء الاوطان والدول التي عاش فيها، ومن بينها العراق.

واليوم نتاح له فرصة تجاوز هذا الحرمان والتهميش. اليوم شعبنا بكل فصائله وانتماءاته ومؤسساته وظيفه مدعو للمشاركة في عملية البناء هذه، واذا ما قصر احد منا في ذلك وهمش ذاته بذاته فانه لن يكون له القاء الملامة الا على نفسه.

6- الحقيقة التاريخية والوجودية للشعب الاشوري هي انه يعيش في الاقليم تاريخيا وحاضرا ومستقبلا.

وان الوجود الديمغرافي الاشوري في الاقليم هو وجود له اعتباره وقيمته من حيث العدد ومن حيث الانتشار والارض. (حوالي 140 قرية وقصبة ومدينة اشورية (كلها او جزئيا) في الاقليم).

وهذا الوجود الديموغرافي الاشوري في الاقليم هو واحد من وجودين ديموغرافيين اشوريين في العراق، حيث الوجود الديموغرافي الثاني هو في مدن وقصبات وقرى سهل نينوى المتاخم للاقليم.

يجب ان نكون صريحين مع انفسنا في ان الوجود الاشوري في المدن العراقية الكبرى، مثل بغداد او البصرة لا يمكن له باي شكل من الاشكال ان يعتبر وجودا ديموغرافيا حقيقيا بمعنى انه يمكن من خلاله ممارسة الحقوق السياسية القومية في التعبير عن الذات وفي مؤسسات ادارية وتنفيذية لها خصوصيتها القومية.

فالمدن الكبرى ليست مناطق ديموغرافيا قومية.

صحيح انه يمكن لشعبنا في بغداد ان يمارس حقوقه وخصوصيته الثقافية في مدرسة في هذا الحي واخرى في الحي الاخر، او يمارس حضوره السياسي والاعلامي او يلعب دوره الانتخابي وغيرها كما هو حاصل اليوم، ولكن لا يمكن باي شكل من الاشكال ان نخدع ذاتنا بان لشعبنا ديموغرافيا وارض وسيكون له مؤسسات تشريعية وتنفيذية بخصوصية قومية في مدن بغداد او البصرة!!

والامر ينطبق على بقية القوميات العراقية ايضا والتي لها ثقلها السكاني في بغداد حيث جميعها لا تجد ديموغرافيا سياسية لها في بغداد وينحصر الامر فيما سبق قوله من مؤسسات تعليمية او اعلامية او احزاب سياسية او اصوات انتخابية وما هو ضمن هذه الحدود.

المسؤولية الفردية والجماعية لشعبنا ومؤسساته السياسية وشخصياته الفاعلة ومثقفيه واكاديميه، وبخاصة التي لها حضورها ونشاطها في الاقليم، هي ان يحددوا موقفهم ويعلنوا ملاحظاتهم ويقدموا تصوراتهم بالنسبة لهذا الدستور وبما يجعله وثيقة متطورة توّطر وترسم صورة الحياة لانباء الاقليم بكل انتماءاتهم القومية والدينية وبكل طيفهم السياسي.

ان سعي البعض من الاشوريين، افرادا وتنظيمات، الى الطعن والانتقاص من شرعية عملية اعداد ومناقشة وقرار الدستور الكردستاني هي جهالة لحقائق الواقع السياسي العراقي والكردستاني كما يقرها الدستور العراقي، مثلما هي اهانة لعموم الشعب العراقي (ومن بينه ابناء شعبنا الاشوري) الذين صوتوا واعتمدوا الدستور العراقي بما ينضمه من اقرار بفدرالية اقليم كردستان العراق والمترتبات القانونية على هذا الاقرار، ومن بينها الدستور الكردستاني.

كما ان الوقوف موقف المتفرج من مناقشة وقرار الدستور الكردستاني هي تقاعس عن الالتزام الاخلاقي والقومي والوطني تجاه منطقة ننتمي اليها، وتجاه ابناء شعبنا الاشوري في هذه المنطقة. فالمسؤولية الاخلاقية والسياسية والقومية والوطنية تفرض على الجميع، وبخاصة الاحزاب والقوى السياسية لشعبنا، ان تعلن موقفها وتقدم رؤيتها من جميع مواد الدستور وفي مختلف ابوابه سواء ما تعلق منها بالحقوق والحريات الفردية او الحقوق السياسية للمكونات القومية او المؤسسات والهيكلية الادارية للاقليم والى اخر مواد الدستور.

ليس بالضرورة، بل ليس من المطلوب، ان تاتي هذه الملاحظات بالتأييد المطلق للدستور. على العكس فالمطلوب هو ان تاتي ملاحظتنا بالنقد وتسجيل المآخذ والتعبير عن المخاوف وتقديم البدائل. باختصار شديد فان مهمتنا جميعا هي تطوير هذه الوثيقة التي سنعيش ويعيش شعبنا واجياله في الاقليم في ظلها وتحكم وتتحكم بمفردات حياته وتحدد الصورة المستقبلية لهذه الحياة التي سيعيشها مشتركة مع بقية مكونات النسيج السكاني القومي والديني والثقافي للاقليم.

ان الاختلاف مع هذه المادة او الفقرة او الصياغة في الدستور او ديباجته لا تعفيانا من ابداء رايانا، ولا تبرر لنا الانتقال الى موقف الحقد والعداء اللامسؤول، بل على العكس تفرض علينا ابداء رايانا من اجل شعبنا ومستقبله. فهل نحن أهل لها؟ شخصيا انا متفاعل.

ملاحظات على المسودة الحالية للدستور

اولا: الحقوق السياسية

شاني شان الكثيرين من متابعي المسألة، فان لي ملاحظات ومآخذ واقتراحات عديدة بشأن الدستور، (مثل الديباجة والتسمية وغيرها) الا اني ساتركها الى نهاية اجزاء المقال كونها موضع اتفاق شبه عام بين ابناء شعبنا وقواه السياسية، وساركرز عوضها على الحقوق السياسية للشعب (الكلداني الاشوري السرياني) في مسودة اقليم كردستان العراق، وما تثيره من نقاط خلافية واجتهادات ومحاججات وتعكسه من مخاوف وقلق بعضه مشروع ومعظمه مختلق..

حيث في الوقت الذي يكاد يتفق عليه الجميع بان سقف هذه الحقوق لا يقل عن الحكم الذاتي (البعض يستخدم لذات السقف مصطلح الادارة الذاتية) فان الاختلاف هو في ارتباط الحكم الذاتي ضمن العراق الفدرالي. حيث تدعو الاكثريّة المؤسساتية والشعبية الى ربط منطقة الحكم الذاتي باقليم كردستان العراق في حين يدعو البعض الاخر بربطها بالحكومة المركزية. (بالتاكيد ان هناك خلافاً تفصيلية اخرى تنتج او تنعكس في هذا الاختلاف الاساسي، مثل الرقعة الجغرافية لمنطقة الحكم الذاتي، هيكليتها السياسية والمؤسساتية، وافاق مستقبلها، وغيرها.)

في حين هناك البعض ممن، وللاسف الشديد، قلل سقف المطالب والاستحقاقات السياسية لشعبنا الى حده الأدنى المتمثل بدارات محلية لا تمتلك سلطة التشريع والتنفيذ الذاتي. (راجع مذكرة المكتب السياسي للحركة والمؤرخة في 2 ت2 والمنشورة في 7 ت2 2006 بشأن دستور الاقليم) في حين هناك البعض الاخر يدعو الى اقليم فدرالي اشوري على غرار اقليم كردستان الفدرالي.

سنحاول شيئا بشيء، وخطوة بخطوة تغطية ومناقشة مختلف هذه المواقف ومحاججات كل منها.

بين الادارة الذاتية والحكم الذاتي..

لا بد لي من الاعتراف وبزاهة وصراحة وتواضع اني لست مختصا بالقانون الدولي او السياسة الدولية لاقوم ومن منطلق اكايمي باثبات او نقض تماثل المصطلحين، الادارة الذاتية والحكم الذاتي. وذات الامر ينطبق على معظم المشاركين في هذا النقاش، ومن بينها التنظيمات السياسية. وهذا بحد ذاته يكشف احدى نقاط الضعف في الاداء السياسي الاشوري من حيث افتقاره الى الاختصاصات والمؤسسات الاكاديمية.

على اية حال وعلى قدر ما يتاح لي من مطالعات ومتابعات ومصادر فاني شخصا لا اجد اي فارق بين المصطلحين حيث ان كلاهما يتضمن التعبير عن وجود مؤسسات تشريعية وتنفيذية ذاتية تقوم بسن التشريعات وتنفيذها عبر الليات وهياكل مؤسساتية يوطرها الدستور والتشريعات، والذي (الدستور) يحدد العلاقة بينها وبين المؤسسات التشريعية والتنفيذية للاقليم الفدرالي.

بمعنى ان الاختلاف هو شكلي تسموي وليس اختلافا جوهريا في الصلاحيات حيث كلاهما يتضمنان صلاحيات تشريعية وتنفيذية ذاتية.

عن الادارة الذاتية، لنقرا مثلا في الفقرة الخامسة من نص قرار مجلس الامن الدولي المرقم 1160 في 31 اذار 1998 بشأن كوسوفو (والذي بالتاكيد او وضعه السياسي والقانوني هو متقدم اكثر بكثير مما تطلبه الجهات الاشورية لشعبنا في الاقليم):

((يعرب (اي مجلس الامن) عن تاييده لتعزيز مركز كوسوفو بما يشمل منحها اكبر درجة من الاستقلال الذاتي (ومن الادارة الذاتية المفيدة))

ويتكرر ذلك وبوضوح في القرار 1244 بتاريخ 10 حزيران 1999 حيث ينص في فقرة منه:

((واذ يؤكد من جديد ما ورد في قرارات سابقة من دعوة الى منح كوسوفو استقلالا ذاتيا كبير القدر ودرجة معقولة من الادارة الذاتية))

وليعود في فقرة لاحقة من نفس القرار ويشير الى مؤسسات حكم ذاتي.

فالادارة الذاتية والحكم الذاتي لا يردان كمتناقضين او متقاطعين او كمستويين مختلفين من السلطة السياسية.

قول البعض ان الادارة الذاتية هو اقل من الحكم الذاتي لان الادارة الذاتية تعني وحدة ادارية واحدة فقط (في الحالة موضوع البحث يقولون قضاء واحدا) هو قول مردود لانه وحتى باقتصار الادارة الذاتية على سهل نينوى فانه يضم ثلاثة افضية هي تكليف وبغديدة والشيخان.

وقول البعض ان الادارة الذاتية تماثل ما هو قائم حاليا في عنكاوة مثلا من حيث ان رئيس وحدتها الادارية هو من ابناءها، هو ايضا قول مردود، لان عنكاوة ليس لها سلطة تشريعية وتنفيذية، وانها منطقة ادارية ولكن ليس منطقة ادارة ذاتية.

الحقيقة ان هذا هو مفهوم الادارة المحلية حيث تفتقر الى السلطات والصلاحيات التشريعية. فسقف الادارات المحلية هو ان يقوم ابناء المنطقة بتبؤ المناصب الادارية كما هو الحال اليوم في تكليف والقوش وعنكاوة دون ان يكون لهذه الادارات سلطة ذاتية للتشريع والتنفيذ، واقصى ما تمتلكه هو المجالس البلدية!!

ان تخفيض سقف المطالب والحقوق السياسية لشعبنا الى الادارة المحلية يعني الوقوف بوجه الطموح القومي والوطني المشروع لشعبنا، مثلما يعني عمليا الابقاء على الواقع الحالي لحقوق شعبنا دون اي مسعى لتطويرها وتعزيزها.

اكرر اعتذاري بانني لست اختصاصيا في القانون الدولي والعلوم السياسية واكون شاكرا جدا لاي من اصحاب الاختصاص ممن يساهموا في توضيح المصطلحات لنا جميعا.

على اية حال..

وحيث ان الموروث السياسي لشعبنا وبقية ابناء العراق من حيث توارد مصطلح الحكم الذاتي اكثر من الادارة الذاتية.

وحيث انه من المهم جدا توحيد سقف المطالب وتوحيد الخطاب السياسي وبضمنه توحيد المفردات والمصطلحات المستخدمة فيه.

وحيث ان معظم القوى والفعاليات السياسية والقومية والشخصيات الفاعلة من ابناء شعبنا استخدموا مصطلح الحكم الذاتي.
وحيث ان الاعلام والملاحظات السياسية بشأن دستور الاقليم، وبضمنها ملاحظات السيد جلال الطالباني، رئيس جمهورية العراق الفدرالي، بشأن اقرار حقوق التركمان، تتناول مصطلح الحكم الذاتي وليس الادارة الذاتية.
ولتفويت الفرصة امام افتعال الاشكالات الداخلية وحروب المصطلحات والتسميات (التي اثبتنا كاشوريين قدرة فائقة فيها!!)، ولعدم الانجرار في المزايدات بشأن سقف المطالب.
فاني اعتقد انه من الافضل توحيد المطالب وتسمياتها باعتماد مطلب ومصطلح الحكم الذاتي.

نشر على موقع عنكاوة بتاريخ 8 تشرين الثاني 2006 على الرابط ادناه:
<http://www.ankawa.com/forum/index.php/topic,63340.0.html>

كما نشر على مواقع اخرى.

الجزء الثاني لماذا الحكم الذاتي ضمن فدرالية كردستان العراق؟

في الجزء السابق من هذا المقال وبعد تقديمنا للأسباب الموجبة لبدء الراي في مسودة دستور اقليم كردستان وبانه مسؤولية شخصية وقومية ووطنية تجاه الشعب والاقليم والوطن.. وبعد تقديمنا لسقف مطالب شعبنا التي نؤمن بمشروعيتها وامكانية تحقيقها والتي ندعو الدستور الكردستاني لاقرارها وضماتها والمتمثلة بالحكم الذاتي (الذي اقترحنا اعتماده تسمية موحدة للمطالب عوض استخدام مصطلحين مختلفين وان كانوا متمثلين في الجوهر، اعني الحكم الذاتي والادارة الذاتية).. وبعد ان رفضنا دعوة البعض لتقليص سقف المطالب المشروعة وحصرها بالادارت المحلية!! نعود في هذا الجزء من المقال لمناقشة قضايا ونقاط تفصيلية متعلقة بهذا المطلب القومي والوطني المشروع والذي في حقيقته ليس مجرد مطلب يلبي الطموحات المشروعة للشعب الاشوري في الارض التي ينتمي اليها عبر التاريخ ويرتبط بها مستقبله ووجوده وهويته، ولكنه ايضا مطلب يتوافق مع المنطلقات المبدئية والتوجهات السياسية للقيادات الكردستانية في اعتماد دستور عصري ومدني يجعل من الاقليم نموذجا متقدما للحقوق والحريات الفردية، مثلما يكون نموذجا متقدما للتعايش القومي والديني بين مكونات نسيجه. نحن على ثقة ان الشعب الكردي وعموم ابناء كردستان وقياداته السياسية ونخبة الفكرية الذين عانوا من سياسات الالغاء وهضم الحقوق ويدركون جيدا معنى الحرمان من ممارسة الذات والهوية القومية لن يقبلوا بدستور لا يلبي العدالة والشراكة القومية والوطنية لجميع قوميات واديان وثقافات الاقليم. انها نعمة وعامل قوة ان يكون الاقليم متعدد القوميات والاديان التي تشكل غنى للاقليم وليست عامل فرقة وتناحر وتمييز كما كان الحال ابان النظام الاستبدادي البائد.

الحكم الذاتي للشعب الاشوري في حقيقته هو مسؤولية سياسية ووطنية في اعناق القيادات الكردستانية وكتجسيد للمبادئ التي تؤمن بها وناضلت من اجلها لعقود متواصلة وقدمت مئات الالاف من الشهداء والضحايا في سبيلها. من الخطأ اعتبار مطالبتنا بالحكم الذاتي للشعب الاشوري في اقليم كردستان العراق الفدرالي مسألة اشورية بحتة وعلى قوانا السياسية التفاوض في شأنها مع الطرف الاخر وعلى اساس الاخذ والعطاء. قد يكون هذا تعميما وسياقا سائدا في التعبير عن المسألة. قد يكون كذلك فعلا لدى العديد في "الطرفين". ولكن حقيقة الامر ليست ويجب ان لا تكون كذلك.

ويجب ان لا تسمح القيادات الكردية والاشورية على حد سواء بتوجيه الامر بذلك المنحى لانه يؤسس لعلاقة هشة من التقاء المصالح بين الطرفين بدل الشراكة التاريخية والوطنية والمصيرية بينهما.

ان الحكم الذاتي للشعب الاشوري في اقليم كردستان يجب ان يكون التزاما ومطلبيا كرديا لدى القيادات التاريخية للشعب الكردي ونخبة المثقفة مثلما هو طموح والتزام بعاتق القيادات السياسية للشعب الاشوري. فدرالية اقليم كردستان هي تكليل للمسيرة النضالية لشعب اقليم كردستان بجميع صفحاتها الناصعة وبجميع تفاصيل ماضيها ودماء الالوف المؤلفة من ضحاياها.

والقيادة السياسية الكردستانية، كما مؤسساتها التشريعية والتنفيذية ومثقفها وناشطها، عليها التزام ودعم تحقيق الحكم الذاتي لشعبنا الاشوري في اقليم كردستان وفاء للتضحيات الكبيرة لشعبنا الاشوري (اذا ما قورنت بحجمه) في تضحيات اقليم كردستان العراق وشعبه.

مثلما هو احترام ووفاء لوجود واصالة تاريخية عمرها الاف السنين عاش فيها شعبنا وعبر عن ذاته وادى دوره الحضاري والانساني، وتشكل عطاءاته خلالها ارثا هو موضع فخر واعتزاز لكل ابناء الاقليم.

انه الوفاء للانسان والهوية والتاريخ والمستقبل الاشوري في وطنه وبين اهله واخوته الكرد وبقية ابناء الاقليم. فالمسألة ليست استجداء او تفاوض بقدر ما هي استحقاق وقناعات مبدئية.

ولنا في المواقف الايجابية للقيادات السياسية الكردية، وفي المقدمة منهم السيدين البارزاني والطالباني، ما يعزز من تفاؤلنا وقناعتنا.

ان اختبار تطور ورقى اي دستور او اقليم او دولة هو في مدى ضمانه واحترامه لحقوق "الاقليات"، ف"الاكثرية" لا محال تمارس حقوقها.

فهل سينجح دستور اقليم كردستان في هذا الاختبار؟

انا شخصيا متفاعل، ولكن للتفاوض اشترطته من العمل والجهد وتحديدنا من لدن القوى السياسية والنخب المثقفة للشعب الاشوري التي تبدو مصرة على تحمل اعباء المسؤولية، مثلما يزيد من تفاؤلي وثقتي موقف اباء الكنيسة الكلدانية، والتي جاءت على لسان نيافة الاسقف سرهد جمو، في الدعوة لاقرار الحكم الذاتي لشعبنا (رغم تحفظي على استعماله الخصوصية الدينية المسيحية عوض القومية!!) ورغم تحفظي على موضوع تسهيلات الهجرة وبما يجعلها تهجير ذاتي!!).

لماذا الارتباط بكرديستان؟

1- نكرر الإشارة الى الحقيقة الواقعية والوجودية لديموغرافية شعبنا الاشوري في ان له ديموغرافيتين في العراق، احدها في اقليم كردستان العراق والاخرى في سهل نينوى المتاخم للاقليم. وبديهي ان يسعى شعبنا الى ان تتواجد منطقتي وجوده الديموغرافي ضمن حدود وحدة سياسية واحدة وتخضع لدستور واحد.

وبذلك ليس من العسير علينا ان نستنتج وببساطة فائقة، ولكن بموضوعية فائقة ايضا، ان اقليم كردستان العراق هو الوعاء الذي يمكن له تحقيق ذلك.

ففي الاقليم هناك وجود ديموغرافي لشعبنا ما لا يمكن "التفريط" به او "تحريكه" او "نقله" الى خارج الاقليم!! مثلما ان الوجود الديموغرافي الاخر والتمثل بسهل نينوى هو متاخم للاقليم مما يمنح فرصة تستحق العمل من اجلها وهي فرصة ضمه الى الاقليم، خاصة وان خيار الضم، وبحسب التشريعات الدستورية والسياسات القانونية، هو في ايدي ابناء سهل نينوى والتي يشكل شعبنا جزءا مهما منه الى جانب الكرد (اليزيدية منهم والمسلمين) وهم ايضا تكمن مصلحتهم في الارتباط بالاقليم) والشبك (وفيه من يرغب بالانضمام الى الاقليم ايضا) والعرب.

2- من هنا فان ارتباط سهل نينوى باقليم كردستان العراق هو حيوي وجوهري ولصالح ضمان الاتصال والتواصل بين وجودين ديموغرافيين لشعبنا هما اخر ما تبقى لنا من وجود ديموغرافي في العراق يمكن لنا من خلاله ممارسة الحقوق والطموح السياسي والقومي والوطني لشعبنا. هناك من يقلل من النتائج السلبية المترتبة على تواجد شعبنا وديموغرافيته في اقليمين وتحت دستورين. ان ما يقود هؤلاء الى استنتاجهم الخاطيء هذا هو بالدرجة الاساسية امرين:

الاول هو اعتمادهم فويبا الـ (AntiKurdish) في تحديد مواقفهم من الامور، فهم بذلك لا يفكرون او يهتمون بالمنافع والايجابيات المتحققة لشعبنا الاشوري بارتباط سهل نينوى بالاقليم، بل يفكرون بان عدم ارتباط السهل بالاقليم سيلحق اذى بالطموحات الكردية وبالتالي فان عليهم الحاق هذا الاذى المحدود حتى وان تطلب الحاق اذى اكبر بشعبنا الاشوري!!

والثاني هو اسقاطهم لحالة العراق تحت صدام حيث كانت، وبسبب صورية الحكم الذاتي للاقليم، الفوارق بين ابناء الاقليم وبقية المحافظات العراقية فوارق محدودة وهامشية. حقيقة الامر في العراق الحاضر والمستقبلي لن تكون كذلك.

فدرالية اقليم كردستان العراق وواقعه الدستوري والمؤسساتي والسياسي والحياتي تقول انه هناك فروقا جدية وجوهرية وحقيقية بين الاقليم وبقية محافظات العراق في مستوى الحقوق والحريات الفردية والجماعية، وفي القوانين والتشريعات، وفي الاجواء والتوجهات الثقافية والفكرية وفي سياسات ومناهج التربية والتعليم وغيرها من تفاصيل الحياة اليومية للفرد والعائلة والمجتمع.

وقد راينا ان تجربة 15 سنة من فدرالية الاقليم قد نقلت الاقليم الى مستوى متطور ومتقدم كثيرا عن بقية اجزاء العراق، مثلما خلق فجوة كبيرة بين الاقليم وبقية اجزاء العراق لجهة التطور الثقافي والاجتماعي والسياسي والاقتصادي بتوجهات الاقليم اللبرالية والعصرية، مقابل التراجع الكبير في بقية اجزاء العراق. ولنا ان نتوقع ازدياد هذه الفجوة مع استمرار الاقليم في توجهاته في كل المجالات وانحسار وارتداد بقية العراق في كل المجالات.

ان المرانين على ان اوضاع العراق هي مسألة وقت وازمة راهنة ستتحسر قريبا، فاني، والجميع، في الوقت الذي نتمنى ذلك، الا ان المؤشرات هي غير ما نتمناه.

ثم وحتى بافتراض استقرار العراق الامني والسياسي في المدى القريب، فانه لن يؤثر كثيرا في توجهات القوى السياسية الرئيسية في العراق والتي هي توجهات اسلاموية او عروبية تتقاطع مع مفاهيم العصر والمدنية لجهة الحقوق والحريات الاساسية ولجهة حقوق القوميات والاديان الصغيرة، او ما يسمى بـ"الاقليات".
اما لدعاة الـ (AntiKurdish) فاني ادعوهم بتبني الـ (Proassyrrian) في مواقفهم، والتي تعني ان المعيار الاساسي والاول هو مصلحة الشعب الاشوري. اما اذا كان هناك شعوب او قيادات اخرى تستفيد مع استفادة شعبنا، فلم لا؟ بل ان ذلك يعيننا في تحقيق مطالبنا من حيث ان هناك قوة اخرى داعمة بسبب استفادتها. اليس هذا منطق السياسة؟

3- ان اقليم كردستان وبالتوجهات السياسية العصرية لقياداته وقواه السياسية ونخبة الفكرية وعموم ابناء الاقليم يتيح لنا ضمانات اكثر للعيش المشترك وفرص وافاق النمو والتمدد.
فالاقليم، قيادات ومؤسسات ونخب وعامة، يلتزم في مناهج التربية والتعليم والمؤسسات الاعلامية والتشريعات والسلوك اليومي نهجا لبراليا قوميا بناى بنفسه بعيدا عن التزمت العقائدي الاصولي الاسلامي.
بعكس بقية اجزاء العراق، ساسة وتنظيمات وعامة.
وهنا استذكر ومن اجل المقاربة عنوان مقال منشور في الانترنت منذ عام تقريبا: (الاكراد يفتتحون الجامعات، والشيعية يستوردون القمامات).

4- ان وجود ديموغرافية شعبنا مجتمعة في اقليم كردستان يتيح لنا استقطاب كافة الامكانيات البشرية والاقتصادية لشعبنا في حدود سياسية واحدة وتحت تشريعات دستورية واحدة.
فذلك سيشجع عدم تشتت الراسمال البشري والاقتصادي الاشوري بين اقليمين وتحت دستورين وتشريعات مختلفة.
مثلما يتيح حرية انتقال وتمركز هذه الموارد (البشرية والاقتصادية) ضمن الاقليم.

5- كما ان الاقليم، بوجودنا الديمغرافي فيه، وبتمتعنا بالحكم الذاتي داخله، وبالتشريعات الدستورية العصرية والبرالية فيه، سيشجع حقا لمهجرنا الاشوري ان يطلق عملية الهجرة المعاكسة، التي ليس بالضرورة ان تبتدأ بهجرة عوائل واجيال، بل بالمرحلة الاولى يمكن ان تكون عودة راس المال من اجل الاستثمار، والطاقات والخبرات والاختصاصات من اجل التنمية العلمية والخبرانية.

6- انه سيشجع لشعبنا ان يكون القومية الثانية في الاقليم بما يتيح له من امتيازات في مختلف المجالات.
فبالله عليكم هل رايتم انسانا حريصا على مصلحته يختار ان يكون الثالث في الوقت الذي يمكن له ان يكون الثاني!!

7- كما انه، ومع النقاط السابقة، سيشجع امكانيات التشريعات السياسية التي تسمح وضمن برنامج حكومي مدعوم تشريعا وماديا بالتبادلية، بمعنى تناقل وتبادل سكاني بين القرى وبما يسمح المزيد من تمركز الخصوصيات القومية والدينية لابناء الاقليم في مناطقهم.
كان يحصل هناك تبادلات بين قرى اشورية وكردية ويزيدية على سبيل المثال.
قد يتسرع القراء بان هذا غير ممكن، ولكني ادعوهم للتفكير الطويل المدى في اقليم تحكمه قيم العصر والحضارة وتلتزم قياداته السياسية المسؤولية تجاه جميع ابناء الاقليم ومن دون تمايز.

8- كما انه سيشجع الافاق المستقبلية لتطوير الحدود الادارية الحكم الذاتي الى محافظة داخل الاقليم من خلال تطوير ونمو منطقة الحكم الذاتي لتضم الشطر الشرقي لمدينة الموصل.
وهنا اود التوضيح، بروح المحبة، الى خطأ وخالط في المفاهيم وقع فيه عدد من اساتذتنا وزملاءنا واحبتنا في العمل والجهد القومي عندما اعترضوا على اشارة الحزب الوطني الاشوري الى افاق توسع ونمو منطقة الحكم الذاتي الاشورية الى محافظة بضم شرق الموصل، وتصبح محافظة تتمتع بالحكم الذاتي ضمن الاقليم الفدرالي لكردستان العراق.
حيث بنى احبتنا اعتراضهم ان المحافظة هي اقل من الحكم الذاتي!!

هذا خلط في المفاهيم. فالمحافظة هي تسمية قانونية عراقية لوحدة ادارية تضم وحدات اصغر هي الاقضية والتي يضم كل منها وحدات اصغر هي النواحي.

في حين ان الحكم الذاتي (البعض سماه الادارة الذاتية) هو شكل من اشكال الادارة. وبذلك فان المصطلحان ليسا من صنف واحد لتتم مقارنتهما بالقول ان هذا هو اقل من ذلك!! المحافظة يمكن ان تكون مجردة من اية صلاحيات تشريعية كما كان الحال ابان النظام العراقي البائد. والمحافظة يمكن ان تكون بسطات ادارية محدودة كما هو حال محافظات العراق حاليا خارج اقليم كردستان العراق حيث لا تتعدى سلطاتها الادارة المحلية من مجالس بلدية ومجلس محافظة محدودة الصلاحيات. وقد تكون محافظة تتمتع بالحكم الذاتي كما يمكن ان يكون عليه مستقبل منطقة الحكم الذاتي التي تطلبها التنظيمات الاشورية.

وقد تكون محافظة تتمتع بسطات الاقليم الفدرالي كما نص عليه الدستور العراقي الذي يمنح الحق لمحافظة او اكثر تشكيل اقليم فدرالي. اي ان سلطات المحافظة يمكن ان تكون دون اية سلطة!! او تكون ادارة محلية (اقل من حكم ذاتي) او ان تكون حكم ذاتي (اقل من فدرالية) او ان تكون فدرالية. وبالتالي من الخطأ الخلط والمقارنة بين المحافظة وبين شكل ادارتها!!

9- وبالإضافة الى النقاط السابقة يمكن لنا ان نضيف سببا اخر للدعوة الى ضم سهل نينوى الى الاقليم. فحيث ان مطالبة الشيء لا تعني بالضرورة تحققه بل تحتاج الى جهد وعمل ولوبي شعبي ومؤسساتي وسياسي ضاغط من جهة، وحيث ان القرار النهائي لالتحاق سهل نينوى بالاقليم هو قرار يحدده ابناء السهل انفسهم في عملية استفتاء رسمية ودستورية، وحيث ان اقرار الذهاب الى هذا الاستفتاء يتطلب تشريعا برلمانيا في البرلمان العراقي، لذلك فان اعتماد دستور الاقليم لمبدا ضم سهل نينوى الى الاقليم وتحقيق الحكم الذاتي لشعبنا سيجعل الكتلة الكردستانية ومؤسسات الاقليم ملتزمة السعي لتحقيقه واقاراره من قبل الدولة العراقية ومؤسساتها التشريعية والتنفيذية.

وهذه مسألة مهمة جدا اذا ما ادركنا ضعف الامكانيات الذاتية لشعبنا في التأثير في قرارات الدولة العراقية ومؤسساتها من جهة، وعدم المراعاة والاهتمام الذاتي من قبل التوجهات السياسية الاخرى في البرلمان العراقي بمطلب شعبنا هذا بسبب توجهاتها السياسية المعروفة، الاسلاموية منها والعروبية.

وعلى العكس من هذا كله، فان دعاة ربط سهل نينوى بالمركز العراقي لا يقدمون اية فائدة او مبرر واضح وموضوعي لدعوتهم سوى الادعاء ان الارتباط بالمركز افضل من الارتباط بالاقليم، دون ان يقدموا اسباب (الافضل) هذا.

وكذلك لا يقدمون حججا سوى ان ضم سهل نينوى الى الاقليم هي مصلحة كردية!! وسبق لنا القول انها مصلحة اشورية قبل ان تكون كردية. واذا كان الاكراذ يستفيدون منها ايضا فذلك امر اخر لا يستوجب بسببه تحطيم الفائدة الاشورية والتخلي عنها!!

والى هذه النقاط والمحاور سنعود بالمزيد في الجزء اللاحق من المقال.. فالى اللقاء..

نشر على موقع عنكاوة بتاريخ 9 تشرين الثاني 2006 على الرابط ادناه:

<http://www.ankawa.com/forum/index.php/topic,63547.0.html>

كما نشر على مواقع اخرى.

الجزء الثالث هل للحكم الذاتي الاثوري في اقليم كردستان فرصة؟

في الجزء السابق من المقال اوردنا الاسباب التي تدعونا للمطالبة بالحكم الذاتي الاثوري ضمن حدود اقليم كردستان العراق مع تضمين ضم سهل نينوى الى هذه الحدود. كما بينا المكتسبات والافاق السياسية والاقتصادية المستقبلية لذلك.

الا انه واعتمادا على الحقيقة الحياتية الشخصية والجماعية في ان ليس كل ما يطلبه المرء يناله، فان السؤال الذي يفرض نفسه في السياسة ايضا هو: هل هناك فرصة حقيقية لاقرار وتحقيق هذا المطلوب؟ في امور ومواقف كهذه، ومع كل ما للمرء من تفاؤل، فانه لا بد ان يكون نزيها صريحا مع ذاته ومحيطه وشعبه. لقد عانى شعبنا الاثوري ودفع الكثير من التكاليف، وهدر الكثير من الفرص والجهد جراء قيام البعض من سياسيينه وتنظيماته بتسويق الاحلام الوردية وترويج الاوهام عن الثقل الديموغرافي والدور السياسي والدعم الدولي وغيرها مما كشف الواقع زيفها، ودفع الشعب ضريبتها من احباط ويأس وانحسار في التفاعل مع الفعل والجهد السياسي والقومي ومؤسسته.

واليوم، واذ بدأ الشعب، شيئا فشيئا، باسترجاع ثقته بنفسه ووجوده ومستقبله، وبدأ يستعيد الثقة بفصائله السياسية وشخصياته الفاعلة، فانه يجب الحذر، والحذر الشديد، من تكرار الخطأ وترويج الاحلام وتسويق الاوهام. اذا كان الانسان الحريص والمسؤول يلتزم الصدق والمصارحة مع ذاته وعائلته، فكم بالاحرى يكون الامر مع القوى والفعاليات السياسية والنخب الفكرية في تعاملها مع شعبها ومستقبل اجياله.

السياسة ليست في الشعارات بل في الانجازات..

والسياسة هي فن تحقيق افضل الممكنات المتاحة وليس رفع اكثر الشعارات بريقا..

وفي الساحة السياسية هناك اكثر من لاعب واكثر من هدف.. واللاعب التي يمتلك القدرة الاكبر يحقق الاهداف الاكثر.. في السياسة فان دور واحجام واهداف اللاعبين لا تعتمد فقط على حقائق التاريخ بقدر اعتمادها على حقائق الواقع وتفصيله، الذاتية منها والموضوعية.

ويمكن للاعب في الساحة السياسية ان يزيد من دوره وحجمه وبالتالي يحسن فرص تحقيق اهدافه عبر التقاء هذه المصالح مع لاعبين اخرين في ذات الساحة.

هذا هو ابسط تعريف منطقي لواقع السياسة بعيدا عن الدراسات النظرية والاكاديمية للعلوم السياسية.

بداية يجب ان نكون صريحين في التعريف بسهل نينوى وبخصوصيات مكوناته القومية والدينية.

فمن الناحية الادارية فان مصطلح سهل نينوى ليس مصطلحا قانونيا اداريا له حدوده في هيكلية الدولة العراقية ومحافظةاتها. وترديده في الحوارات والمداوات السياسية الاثورية دون ادراك لكثيرين ودون تحديد لآخرين لمفهومه وواقعه وحقائقه هو جزء من ازمة العقل والخطاب السياسي الاثوري الذي يقوم (في معظمه) على الضبابية والهلامية وترديد العبارات الجذابة والرنانة دون تحديد ماهيتها.

قد تكون هذه الضبابية مفيدة في الاعلام او الحوارات او حتى في التفاوض السياسي، ولكنها ليست مجدية في التعاملات القانونية حيث لا بد من تسمية الامور وتحديد ماهياتها.

يمكن تحديد الجغرافيا الادارية لسهل نينوى اعتمادا على ما للكلمتين من دلالة بانه الحدود الادارية للاقضية الثلاثة: تكليف وبغديدة (الحمداية) والشيخان.

فهذه المنطقة هي ضمن الحدود الادارية الرسمية لمحافظة نينوى.. اقول الحدود الرسمية وليس حدود واقع الحال، لانه وكما هو معروف فانه ومنذ 1991 فان ناحية اتروش مثلا والتابعة لقضاء الشيخان ضمن حدود محافظة نينوى الرسمية باتت تابعة عمليا الى محافظة دهوك، بعكس ناحية فايدة التي كانت ضمن الحدود الرسمية لقضاء سميل في محافظة دهوك الا انها ومنذ 1991 باتت عمليا تابعة لمحافظة نينوى.

على اية حال فانه وبغض النظر عن هذا التداخل والاختلاف بين الرسمي والقائم من الحدود الادارية والتي سيتم معالجتها حتما وفق اتفاقات وعملية سياسية دستورية، فان سهل نينوى بمفهومه الدارج يضم ثلاثة اقصية بنواحيها وقصباتها وقراها، وهي اقصية: تكليف، وبغديدة (الحمداية) والشيخان.

يترتب على حقيقة عدم كون سهل نينوى وحدة ادارية واحدة نتيجة مهمة وحتمية تغيب، للأسف الشديد، عن بال الكثيرين وبخاصة المعترضين على ضم السهل الى اقليم كردستان حيث محركهم ودافعهم الوحيد هو الحقد القومي والحق الاذى بالمقابل اكثر من تحقيق المنفعة للذات.

هذه النتيجة التي لا محال حاصله هي انه وحيث ان الاستفتاء عند حصوله سيتم على اساس الوحدات الادارية (الاقضية او ربما النواحي) فان نتائجه لن تكون لصالح ضم او عدم ضم السهل بمجموعه، بل بضم او عدم ضم وحدات ادارية منه. وسيتم حتما الحاق بعض هذه الاقضية او النواحي والقرى (وبخاصة في قضاء الشيخان والنواحي المتاخمة للاقليم حيث التمرکز الكردي (المسلم والايزيدي)) بالاقليم مع احتمال رفض الاقضية او النواحي الاخرى (المتاخمة للموصل حيث الوجود العربي والشبكي) لهذا الالتحاق.

وهذا يعني نتيجة كارثية على شعبنا بان يشارك ذاتيا (كما هي نتيجة دعوة البعض) الى تشطير سهل نينوى جغرافيا واداريا الى شطرين، احدهما ضمن اقليم كردستان والاخر مرتبط بالموصل.

من المهم والحيوي جدا الانتباه الى هذا الامر والتعامل معه على اساس السعي لاحاق السهل بكل وحداته الادارية بالاقليم، لان قسما منها لا محال سيلتحق!!

فهل يدرك البعض فينا الى ما هم داعون؟ والى اين هم ذاهبون؟؟

قالت العرب: "اللهم اشهد اني بلغت" ..

فهل وصلت الفكرة؟

اما من ناحية الديموغرافيا والتوزيع القومي والديني، فان المتابع للحوارات الاثورية بشأن الموضوع يرى ان هناك من يحاول اعطاء الانطباع بان الشعب الاثوري في سهل نينوى يمثل اغلبية ديموغرافية مطلقة تجعله المتحكم بقرارها السياسي.

حقيقة الامر ليست كذلك.

فرغم عدم وجود احصاءات رسمية وشفافة في هذا المجال فان المطلعين على وقائع الامور يدركون ان شعبنا في الوقت الذي له ثقله الديموغرافي الملحوظ في السهل فانه، وفي ذات الوقت، فان هذا الثقل لا يؤهله ليقرر مصير السهل لوحده.

بمعنى اخر، في الوقت الذي ربما يكون فيه شعبنا في سهل نينوى اكثر من اي من بقية المكونات لمفردها، فانه حتما لا يمثل اكثرية بالمقارنة مع بقية المكونات او بعض منها مجتمعة.

فالمكون الرئيسي الثاني في سهل نينوى هو الايزيدية الذين ولعوامل شتى، من بينها مستوى التطور الثقافي والاقتصادي، والتكوين والبنية الاجتماعية والريفية له، مضافا اليها ظاهرة تعدد الزوجات وعدم التزام تحديد النسل وعدم وجود هجرة واسعة بينهم فان النمو السكاني لهم جعلهم اليوم في العدد والديموغرافيا في سهل نينوى متقاربين مع شعبنا.

مجموع الاثوريين والايزيديين مع بعض، وليس كل لمفرده، هو من يمكن له حسم توجهات ورغبات ابناء سهل نينوى.

كما ان هناك نقطة اخرى تغيب عن بال الكثيرين منا، الا وهي، وبعبكس اعتقاد الكثيرين، ان هناك وجودا كرديا (اضافة الى الكرد الايزيدية) في السهل بمعناه وحدوده الادارية التي اشرفنا اليها وذلك يتمثل في ناحية اتروش وقرائها سيضاف الى ما لهم من وجود في بقية اقصية ونواحي السهل (وبخاصة ضمن حدود قضاء الشيخان). فاعتماد العملية الدستورية بالتطبيع قبل الاستفتاء ليس مجرد ازالة التعريب عن قرى شعبنا في سهل نينوى، ولكن يعني في تطبيقه الكامل ان يشارك في الاستفتاء ابناء كافة الوحدات الادارية التابعة رسميا لاقضية سهل نينوى ومن بينها اتروش. ولا نعتقد ان هذه النقطة غائبة عن القيادات والمؤسسات الكردستانية ولا نعتقد انها ستتجاهل توظيفها لضمان التحاق قضاء الشيخان (حيث كانت تتبع ناحية اتروش) الى الاقليم.

وهناك طبعا الشبك والعرب وهم ايضا لهم وجودهم الديموغرافي والمؤثر وبخاصة في الحدود الادارية لقضاء بغديدة شرقي الموصل او ناحية وانة التابعة لقضاء تكليف شمال الموصل.

باختصار فان الاثوريين لوحدهم ليسوا من يقرر توجهات السهل ولكنهم ومع الكرد (الايزيدية والمسلمين) وبعد عملية التطبيع وازالة سياسات التغيير الديموغرافي التي مورست اثناء فترة النظام ضد مدن وقصبات سهل نينوى فانه سيكون ممكنا لهم حسم الخيارات.

ما يلاحظ على الوجود الديموغرافي لشعبنا في سهل نينوى وبخلاف وجوده الديموغرافي في دهوك انه يتخذ منحى الشريط الضيق على ضفاف الشوارع الرئيسية: (تلكيف - القوش) (القوش - شيخان) (بعشيق - بغداد) دون ان يكون له هناك قرى في العمق.

والان بالعودة الى موضوع المقال عن فرص اقرار وتحقيق مطلب الحكم الذاتي الاشوري ضمن اقليم كردستان العراق الفدرالي، نقول، وبصراحة وجرأة، انه ليس بالمهمة السهلة، ولكنها ليست بالمهمة المستحيلة. وبين عدم سهولتها وعدم استحالتها، او بين صعوبتها وامكانيتها يكمن دور شعبنا واحزابه ومؤسساته وشخصياته في ترجيح فرص تحقيقها.

اين تكمن المصاعب؟

برايي فان هناك ثلاثة مصاعب رئيسية تعرقل او تعيق تحقيق هذا المطلب بجوانبه المختلفة، من حيث مبدأ الحكم الذاتي كسقف للمطالب، او من حيث منطقة الحكم الذاتي وتحديد سهل نينوى وضماها للاقليم، او من حيث خطوات الاقرار، وكما يلي:

1- اشوريا:

أ - من حيث مطلب الحكم الذاتي:

قيام احد الاطراف الاشورية، والذي كان له الى الامس ثقله السياسي والجماهيري والاعلامي بين ابناء شعبنا، بتخفيض سقف المطالب الاشورية وحصرها بمطالب بدائية وهامشية هي الادارات المحلية!! مع تمريره رسالة مفادها بانه على استعداد للقبول بهذا السقف الواطئ مقابل اعادة تاهيله ورعايته كردستانيا.

من بديهيات العمل السياسي في كل القضايا ولكل الشعوب والتنظيمات ان وجود سقف واطئ للمطالب يزيد من صعوبة تحقيق السقف الاعلى لها.

انه من المؤسف والمؤلم حقا، والمثير للريبة في ذات الوقت، ان يتفرد فصيل اشوري بتقزيم شعبه وطموحاته الممكنة ومطالبه المشروعة من الحكم الذاتي الى الادارات المحلية!!

ب- من حيث الحاق سهل نينوى بالاقليم:

فان ذات الطرف يروج الرفض للاحاق سهل نينوى بالاقليم ويؤيد تشطير شعبنا وديموغرافيته على الارض الى شطرين، احدهما داخل الاقليم والآخر داخل محافظة نينوى.

2- كردستانيا:

أ - من حيث مطلب الحكم الذاتي:

فان عدم اقرار مسودة الدستور لمطلب الحكم الذاتي لشعبنا يعني ان القوى السياسية الاساسية التي صاغت مسودة الدستور، وهي ذاتها التي ستناقش ما يرد من ملاحظات ومآخذ واقتراحات، ليست، الى حين اعداد المسودة، بوارد المبادرة الذاتية منها باقرار وتبني مطلب الحكم الذاتي لشعبنا.

هذا لا يعني مطلقا ان الابواب موصدة، وان علينا، كما يفعل البعض فينا ومن مواقف معروفة، تجريم القيادات الكردية والتشكيك بها وتخوين الاحزاب والشخصيات الاشورية التي تتعامل مع القيادات والمؤسسات الكردستانية على مبدأ الشراكة القومية والوطنية.

بل على العكس فان هذا يعني وجوب شحذ الهمم والعمل الجدي من اجل اقناع هذه القوى بان الحكم الذاتي لشعبنا هو مطلب عادل ومشروع وانه تعبير اخر عن المواقف المبدئية وقيم العصر التي تلتزمها هذه القيادات وتدعو اليها، ومثلما هو مصلحة مشتركة للاقليم ومستقبله.

ب- من حيث الحاق سهل نينوى بالاقليم:

في هذا المحور فان مسودة الدستور تدعم هذا اللاحاق وبذلك تحقق وضع ديموغرافيا شعبنا في اقليم واحد وتحت دستور واحد، وهو مستلزم اساسي ونقطة البداية لاقرار وتحقيق الحكم الذاتي لشعبنا في الاقليم اليوم او غدا. وخير البر عاجله!!

3- عراقيا:

أ - من حيث مطلب الحكم الذاتي:

فان الدستور العراقي والذي ضمت لجنة كتابته عضوان من ابناء شعبنا فشل في اقرار مبدأ الحكم الذاتي للقوميات الصغيرة (الاشوريون والتركمان) ومحددا سقف حقوقها بالادارات المحلية!! وهذا نتاج العقيدة السياسية التي تلتزمها القوى السياسية الاسلامية والعربية المؤثرة في الساحة العراقية. ومتابعي الامور وتفصيلها وخفاياها، وبينهم عضوي لجنة الدستور، يدركون انه حتى الحد الأدنى المتحقق في الدستور العراقي من اشارة الى القوميات الصغيرة، ومن بينها شعبنا، كانت تحت ضغط القيادة الكردستانية التي هددت بالانسحاب من العملية الدستورية في حال اغفال الدستور الاعتراف بهذه القوميات. لذلك فان من يتوقع اقرار هذه القوى العراقية (السنية منها والشيعية) لمبدأ الحكم الذاتي لشعبنا في خارج اقليم كردستان انما يلهث وراء سراب.

على اية حال فان هذه القوى والبرلمان العراقي ليسوا من يتحكم او يقرر بسقف مطالب شعبنا داخل اقليم كردستان، وهذا بحد ذاته سبب اخر للدعوة لاحاق سهل نينوى بالاقليم.

ب- من حيث الحاق سهل نينوى بالاقليم:

العملية التشريعية لاحاق سهل نينوى بالاقليم تتطلب، برأيي، في محطاتها تشريعا برلمانيا من مجلس النواب العراقي باجراء استفتاء بين ابناء المنطقة. وبغض النظر عن الامور التفصيلية في كيفية تقديم الطلب الى البرلمان، سواء من المجالس البلدية او مجلس محافظة نينوى او كتلة محافظة نينوى او اية كتلة اخرى في مجلس النواب، فانه يتطلب جهدا من التعبئة السياسية في مجلس النواب العراقي. وهذا ما يعرضه للمصاعب من حيث المواقف السياسية للكتل البرلمانية الاسلامية والعروبية، الشيعية منها والسنية.

على اية حال فان فرص النجاح في مجلس النواب العراقي ستكون اكثر لو تم اقرار المطلب في الدستور الكردستاني لان ذلك سيجعل الكتلة الكردستانية في مجلس النواب العراقي امام التزام دستوري وسياسي لتبني المطلب، وبالتأكيد فان ذلك سيعزز فرصه اكثر بالمقارنة مع تقديمه من مجرد عضو واحد او عضوين في مجلس النواب. وكما اوردنا في القسم السابق فهذا سبب اضافي لاهمية تضمين المطلب في الدستور الكردستاني.

يضاف اليها معيقات اخرى ثانوية لها تاثيراتها ايضا، ومن بينها:

ضعف الوعي القومي، التاثيرات العروبية، المفاهيم الموروثة عن قوة السلطة المركزية، الموروث الاداري للارتباط بسلطة المركز، تشابك مصالح اقتصادية، ارتباطات خدمتية (الجامعة والدوائر الخدمية الحكومية)، اضافة للخوف من العمليات الارهابية، ناهيك عن عدم وجود امتدادات مذهبية وكنسية في الاقليم لابناء شعبنا من سريان سهل نينوى.

فجميع هذه العوامل منفردة او مجتمعة وبنسب متفاوتة ستؤثر سلبا في توجهات المشاركين في الاستفتاء. والتعامل معها يكمن في برامج توعية قومية من جهة وتبيان المصالح والفوائد السياسية والاقتصادية والثقافية التي سبقت الاشارة اليها في القسم السابق من مقالنا. وهذه هي مهمة الاحزاب السياسية والمؤسسات القومية والاجهزة والقنوات الاعلامية لشعبنا وفعالياته وشخصياته ونخبه الفكرية والثقافية.

في مقابل هذه العوامل المعيقة او المعرقة فانه هناك جملة عوامل وحقائق يمكن الارتكان اليها وتوظيفها والاستفادة منها في اقرار وتحقيق هذا المطلب القومي المشروع والممكن:

1- وجود اتفاق عريض وواسع بين القوى والاحزاب السياسية والمؤسسات القومية والنخب الفكرية والشخصيات الفاعلة من ابناء شعبنا في الوطن تحديدا، وفي المهجر، تدعم هذه المطالب بشقيها: مبدأ الحكم الذاتي، وضم سهل نينوى للاقليم.

2- وجود مقومات واطر عمل مؤسساتية للعملية السياسية في الاقليم واستقرار اوضاعه السياسية مما يتيح فرص الحوار وكسب المساندين وممارسة الضغط الايجابي.

3- وجود توجهات ومواقف يمكن ان ترتقي الى مستوى الارادات بين طيف كردي واسع يشمل قيادات سياسية ونخب ثقافية واعلامية تدعو لالتزام دستور للاقليم يرتقي، وبقدر الامكان، الى التزام مفاهيم العصر في حقوق وحرريات الافراد والجماعات وبينها حقوق القوميات الصغيرة. وجعل الدستور ومضامينه اقرب الى الدساتير الاوروبية منه الى دساتير الدول الاسلامية.

- 4- وضمن النقطة السابقة يندرج ايضا وجود فهم وقناعة متزايدة بان دستور الاقليم يجب ان يضمن الاستقرار السياسي للاقليم من خلال ضمانه لجملة من الامور من بينها حقوق القوميات الصغيرة والتعايش الاخوي المشترك بين ابناء قوميات واديان الاقليم.
- 5- وجود اهتمام دولي، حكومي وشعبي، بالاقليم ودستوره وتاهيل الاقليم الى ادوار سياسية ايجابية في استقرار واعداد تاهيل العراق، وصولا الى دور ونموذج ايجابي للاقليم في عموم منطقة الشرق الاوسط التي تعاني من مسالة "الاقليات" القومية والدينية.
- 6- ادراك الجميع، كردا واشوريين، ان الوجود القومي الاشوري في اقليم كردستان العراق لا يمثل تهديدا او خطورة على الطموحات الاستراتيجية البعيدة المدى للمشروعة للشعب الكردي وعموم شعب كردستان العراق ومن بينها حق تقرير المصير.
- 7- التنوع والتعددية القومية والدينية والثقافية لسهل نينوى مما يجعل مطلب الحكم الذاتي للسهل مطلباً اوسع من ان يكون اشوريا فقط، بل هو مصلحة يزيديّة وشبكية ايضا.

وفي تحييد عوامل الضعف وتفعيل عوامل القوة تتجلى قدرة الاحزاب والمؤسسات والشخصيات القومية على التحرك الذي نكرر القول انه لن يكون سهلا.

لا احد يستطيع القول، ومنذ الان، بانه يضمن نتيجة المسعى، بقدر القول انه يستوجب القيام بهذا المسعى وباقصى ما يمكن من جهد، وعندها يكون التفاؤل مشروعاً.

الادعاء بضمان اقرار وتحقيق المطلب هو ادعاء غير مسؤول وليس اكثر من تسويق احلام وردية.

مثلا ان رفض المطلب والمسعى بحجة عدم ضمان تحققه هو موقف لا اخلاقي تجاه الشعب ومستقبله، وهو موقف يريد ابقاء الشعب في واقعه المتردي وقتل روح الطموح فيه.

فلو ان الاهداف السياسية كانت مضمونة سلفا لما كان هناك فعل سياسي.

فالعامل السياسي هو السعي لتحقيق ما هو غير مضمون، فالمضمون هو مضمون ولا يحتاج الى العمل!!

في الجزء القادم: تفنيد الاعتراضات وتبديد المخاوف الوهمية

ملاحظة: حيث ان العديد من المشاركين في الحوارات بهذه المسألة لا يدركون مدن وقصبات وقرى شعبنا في سهل نينوى، ومن اجل اغناء المعلومات والحوار، فاني اخص قراء موقع عنكاوة بهذا العرض المختصر للوجود الديموغرافي الاشوري في سهل نينوى بحدوده السابقة الذكر.

اولاً: قضاء تليكييف: ومجموع سكانه بحسب احصاءات برنامج الغذاء العالمي للامم المتحدة في عام 2003 هو 167600 شخص يتوزعون على قضاء تليكييف ونواحيه وقصباته وقراه..

1- في مدينة تليكييف، التي هي مركز القضاء، يمثل شعبنا اليوم نصف سكان المدينة، مع ملاحظة ان معظم النصف الاخر هو جراء سياسات التعريب التي يفترض ازلتها.

القرى والقصبات المرتبطة بمركز القضاء:

القصبة الوحيدة هي باطنايا وجميع سكانها من ابناء شعبنا، مع وجود بدايات تعريب فيها لا بد من وقفه وازالته.

ولا توجد قصبات او قرى لشعبنا مرتبطة بمركز تليكييف مقابل قرى كثيرة اخرى معظمها عربية باعتقادي.

2- ناحية القوش التابعة لقضاء تليكييف:

مركز الناحية، مدينة القوش، جميعها من ابناء شعبنا. وترتبط بها القصبات والقرى التالية:

تلسقف، باقوفا (لست متيقنا من ارتباطهما بالقوش او بمركز تليكييف)، شرفيا، بندوايي وجميعها من ابناء شعبنا.

مقابل قصبات وقرى كثيرة اخرى للايزيدية بشكل خاص.

3- ناحية وانة: ولا وجود لشعبنا في مركزها او في القصبات والقرى التابعة لها.

ثانياً: قضاء بغديدة (الحمداية): ومجموع سكانه بحسب احصاءات برنامج الغذاء العالمي للامم المتحدة في عام 2003 هو 125700 شخص يتوزعون على مركز القضاء ونواحيه وقصباته وقراه..

1- بغديدة (قرقوش او الحمداية) والتي هي مركز القضاء، حيث الوجود شبه المطلق هو لشعبنا مع وجود اثار لسياسات التعريب ايضا ويتوجب ازلتها.

القرى والقصبات المرتبطة بمركز القضاء: كرمليس التي هي بمجموعها من ابناء شعبنا.

- ولا يوجد قصبات او قرى اخرى لشعبنا مقابل قرى كثيرة اخرى معظمها من الشبك باعتقادي.
- 2- ناحية برطلة: مركز الناحية في غالبية العظمى من ابناء شعبنا مع وجود اثار ملموسة لسياسات التعريب مما يتطلب ازالتها جديا. ولا توجد اية قرية لشعبنا مرتبطة ببرطلة مقابل قرى اخرى معظمها من الشبك باعتقادي.
- 3- ناحية النمروذ: ولا وجود لشعبنا في مركزها او في القصابات والقرى التابعة لها.

ثالثا: قضاء الشيخان: ومجموع سكانه بحسب احصاءات برنامج الغذاء العالمي للامم المتحدة في عام 2003 هو 58100 شخص يتوزعون على مركز القضاء ونواحيه وقصباته وقراه (الرقم لا يشمل ناحية اتروش وبقيّة مناطق الشيخان التي كانت ضمن الاقليم وخارج سلطة الحكومة المركزية قبل تحرير العراق)..

- 1- عين سفني وهي مركز قضاء الشيخان وفيها وجود لشعبنا مقابل اكثرية مطلقة للايزيدية.
لا يوجد لشعبنا قصبات وقرى ترتبط بمركز القضاء مقابل قصبات وقرى كثيرة اخرى للايزيدية تحديدا.
- 2- ناحية باعذر: وسكان مركزها جميعهم من الايزيدية.
القصبات والقرى التابعة لها: خمسة قرى صغيرة لابناء شعبنا هي: بيروزاوه، كرماوه، كرنجوك، دشتقوتان، عين بقرى (لست متاكدا اذا كانت جميعها تتبع باعذر ام ان الثلاثة الاخيرة تتبع القوش).
مقابل قرى كثيرة معظمها للايزيدية تتبع ناحية باعذر.
- 3- لسنا بحاجة لايراد ناحيتي اتروش ومريبه (لست متاكدا من عائدية مريبه الى قضاء الشيخان ام عقرة) كونهما فعليا في اقليم كردستان العراق، وعلى اية حال فان الناحيتين، مركزا وقرى، هي بغالبية كردية مطلقة مع وجود لقرى شعبنا بعضها ما زال قائما مثل تلان، نازخ، هرماش، بيبوزي، دزي.

اما ناحية بعشيقه فترتبط بمركز محافظة نينوى، وتضم:

مركز الناحية وهو في غالبية من الايزيدية مع وجود ملموس لشعبنا، ووجود حديث للشبك والعرب.
القصبات والقرى المرتبطة بمركز الناحية: بحزاني وتلتصق ببعشيقه وهي قسبة مشتركة بين شعبنا والايزيدية قرية مغارة في اسفل جبل مقلوب وهي قرية صغيرة لشعبنا، واعتقد بوجود قرية اخرى او قريتان في ذات المنطقة. مقابل قرى كثيرة تتبع بعشيقه ومعظمها من الشبك والايزيدية باعتقادي.

نشر على موقع عنكاوة بتاريخ 13 تشرين الثاني 2006 على الرابط ادناه:

<http://www.ankawa.com/forum/index.php/topic,63983.0.html>

كما نشر على مواقع اخرى.

الجزء الرابع تفنيد الاعتراضات على الحكم الذاتي وضم سهل نينوى للاقليم

كما اوردنا في الجزء السابق من المقال فان مهمة اقرار مبدأ الحكم الذاتي لشعبنا في دستور اقليم كردستان وضم سهل نينوى الى الاقليم ليشكل مرتكزا اساسيا في تحقيق الحكم الذاتي ليست بالمهمة السهلة حيث تواجهها العديد من المصاعب التي اتينا على ذكرها في القسم السابق.

أشوريا، فان ما يمكن فرزه من مواقف متبلورة بشأن الموضوع هي ثلاثة:

- موقف عموم الاحزاب السياسية والمؤسسات القومية لشعبنا ونخبه الفكرية وشخصياته الفاعلة حيث يقوم موقفهم على مرتكزين: الحكم الذاتي لشعبنا في اقليم كردستان وضم سهل نينوى الى الاقليم لتحقيق الحكم الذاتي ووضع ديموغرافيتنا في اقليم واحد.

- موقف الحركة الديمقراطية الاشورية الذي يقلص المطالب بحصرها بالادارات المحلية مثلما يرفض ضم سهل نينوى الى الاقليم.

- موقف المؤتمر الاشوري العام الذي يدعو الى اقليم فدرالي اشوري قائم لذاته ويضم سهل نينوى ومحافظة دهوك التي لا بد، بحسب مطالب المؤتمر الواردة في بيانه، ان يتم اخلاءها كرديا وفصلها عن اقليم كردستان.

من البديهي ان يسعى كل طرف للتبشير برؤيته، مثلما يقوم بنقد ومحااجة الراي الاخر..

فهذا امر سليم ولا غبار عليه ونتمنى ان يسود في حياتنا وحواراتنا مع التزامه للمبادئ والاشتراطات الاساسية للحوار الديمقراطي من احترام الراي الاخر وعدم شخصنة الامور والابتعاد عن التشكيك والتخوين للمخالفين في الراي، اضافة الى التزام الموضوعية والمصادقية في تقديم الحجج والمعلومات والحقائق.

للاسف ان مساحة واسعة من الحوارات والمساهمات فيها تفقر لهذه الشروط حيث يسود التخوين وتوزيع التهم التي كنا نقرأها في جرائد البعث من (الانبطاحية) و(الانهازمية) و(بائعي الامة) و(العبيد)، الى ترويح الضبابية والشعاراتية مع تشويه الحقائق وانكارها والتجاوز عليها، الى تاجيح الاحقاد والعداءات القومية، وانتهاء بخلط الامور والقضايا في افتقار واضح للمنهجية في الحوار الذي لا بد ان يكون مسؤولا.

في هذا القسم سوف نناقش عدد من الاعتراضات التي تتناولها الحوارات الاشورية بشأن الحكم الذاتي في اقليم كردستان وضم سهل نينوى.. واذا كان بعض الشيء طويلا فانه لاهمية الردود واهمية ايفاءها حقها، فمعدرة.

اولا: يروج المعترضون انه لا يمكن للاشوريين العيش مع الكرد وتحت رحمتهم، لانه، وبحسب هؤلاء، فان الكرد هم اعداء للشعب الاشوري وانهم كانوا وما زالوا يسعون لانهاء وجوده وارتكبووا في ذلك مذابح لا يمكن غفرانها، وان الكرد وقيادتهم السياسية، وتحديدا البارتى والسيد البارزاني، هم اكثر ظلما ضد الاشوريين من نظام صدام!!! (على سبيل المثال، هذا ما قالت مجموعة الحركة والتي ضمت مسؤولها وعدد من كوادرها في اميركا انها ابلغته واكدته للسيدة لورا بوش اثناء مشاركتها في حفل الغداء الانتخابي قبل اشهر في اريزونا لدعم انتخاب المرشح الجمهوري وشاركت في الحفل ايضا هذه المجموعة الى جانب المئات من الامريكيين).

والى اخر هذا الخطاب السياسي والاعلامي القائم على الحقد والكراهية والمليء بالاساءات والذي يفتقر الى اية مسؤولية ضميرية واخلاقية قبل المسؤولية السياسية.

من المؤسف والمؤلم حقا ان يكون هذا خطابا يوميا لهؤلاء في حواراتهم وحضورهم السياسي والاعلامي في مختلف وسائل النشر والتاثير الجماهيري المتاحة.

ومن المؤسف والمؤلم حقا ان يتم مباركة هذا الخطاب وتبريره وتغطيته باسم حرية التعبير عن الراي!! (اخر الامثلة على التبرير وردت في المقال الاخير للسيد يعقوب يعقوب، وكان سبقه في ذلك السيد رعد ايشايا واخرون من قيادات وكوادر الحركة في الوطن والمهجر).

كما يشارك في هذا الخطاب اخرون لا يلتزمون اية مسؤولية تجاه شعبهم ولا ينتمون الى عمله السياسي في شئ بقدر انتماءهم الى عالم من الخيالات نسجوه لانفسهم خارج العصر.

لهؤلاء جميعا ولاعتراضهم نقول:

ان الشعوب، كل الشعوب وفي كل الازمنة والاماكن، لا تختار جيرانها وشركاءها في الحياة والمصير.. فالتاريخ والجغرافيا يختاران للشعوب جيرانها وشركاءها.

وتاريخ وجغرافيا الشعبين الاشوري والكردي قد حكما عليهما بالجيرة والحياة والمصير المشترك. قد يكون لرجل اعمال يؤسس لشركة حق وفرصة اختيار شركاءه.. ولكن هذا الخيار ليس متاحا لقادة وابناء الشعوب وهم يؤسسون لمستقبل شعوبهم.. فلا الشعب الكردي وقياداته لهم حق الخيار هذا، ولا الشعب الاشوري وقياداته لهم هذا الحق ايضا. لذلك، قلت واكرر القول، ان ما هو موجود بين الشعبين هو شراكة قومية ووطنية فرضتها حقائق التاريخ والجغرافيا.. وانه من الواجب البناء عليها من اجل المستقبل.. ومدى تحقيق هذا الواجب هو معيار الحكم على مسؤولية القيادات السياسية للشعبين.

طبيعة تاريخ العلاقة بين الشعبين الكردي والاشوري (كما بين جميع الشعوب المتجاورة ليس في حدود الدولة العثمانية فحسب بل وفي جميع انحاء المعمورة) تحكم فيها عاملان اساسيان:
- الاكثرية والاقلية العرقية

- الاختلاف والتمايز القومي والديني

ومن البديهي ان طبيعة الوعي ومستوى التطور الثقافي والاجتماعي وعوامل التعنصر الديني ناهيك عن الهيكلة المؤسساتية للدولة واجهزتها وغيرها ادت ان يضم التاريخ المشترك للشعبين، في مسيرته الطويلة زما ومساحته الواسعة مكانا، صفحات من الحوادث الدموية.

وذات الشيء ينطبق على علاقات الترك بالارمن والعرب والكرد والفرس، وعلاقات هؤلاء مع بعضهم. بالتاكيد فان علاقة الاقوام المسلمة مع بعض (حيث الاختلاف قومي فقط) كانت افضل من علاقاتهم مع الاشوريين والارمن واليونان (حيث الاختلاف هو قومي وديني ايضا). هذه حقيقة تاريخية لا يمكن انكارها او تغييرها.

الصراع بين الاقوام والاديان والمذاهب والعشائر وغيرها من الكيانات والولاءات هو حقيقة في تاريخ كل الشعوب وكل الدول وكل القارات، وليس حالة تنفرد بها العلاقة بين الكرد والاشوريين. بل وانه وضمن الشعب الواحد فقد حدثت حوادث دموية بسبب اختلاف الانتماءات الدينية او المذهبية او العشائرية او المناطقية.

هل نحتاج للتذكير بالمذابح العربية الاسلامية بحق ابناء شعبنا؟ ام ترى ان ذاكرة البعض هي انتقائية سياسية!!

ومن كان غير العرب المسلمين، والمغول من بعدهم، من جعلنا اقلية مستضعفة في بلادنا؟

وهل كان صدام ونظامه كرديا ام عروبيا ولاحقا اسلامويا!!!!

لا احد ينكر، ومن بينهم المؤرخين الكرد وقادتهم السياسيين، ان هناك صفحات مؤلمة في تاريخ التعايش بين الشعبين الكردي والاشوري.

فهذه حوادث تاريخية حصلت بسبب ضمور مستوى التطور الثقافي والوعي الانساني وبسبب التزمت والتعنصر الديني مثلما ساعدت في حصولها وتاجيجها اطراف خارجية، ناهيك عن الضعف في اداء وتحكم اهزة الدولة.

ولكن هل المطلوب البقاء رهينة واسرى لهذه الصفحات في الوقت الذي نحن ملتزمون مسؤولية ضميرية وانسانية وقومية ووطنية لبناء مستقبل مشترك لاجيالنا جميعا؟ هل المطلوب تخديش الذاكرة ام معالجتها؟

هل المطلوب ان نقدم مستقبلا قربانا لارواء عطش الجالسين في الشتات في المقاعد الوثيرة ووراء الكمبيوترات المتطورة التي تتيح لهم المخاطبات وترويج الاحقاد ورفع الشعارات عبر الحدود دون اية تكلفة؟

ام المطلوب ان نتوجه الى اطفالنا واجيالنا المصريين على اعادة بناء الحياة في قراهم وقصباتهم ومدنهم في الوطن الى جنب الكرد وبقية مكونات نسيجه الاجتماعي والديني والثقافي والقومي؟

بالله عليكم، وللمقارنة فقط، اليس مشهد العراق الحالي معبرا عن الواقع ومؤشرات المستقبل وتوجهاته وشكله؟

اين البصرة الفيحاء اليوم من التسامح الديني والثقافي الذي عاشته في خمسينيات وستينيات القرن المنصرم وكان شعبنا في البصرة جزءا منه؟ فهل مجتمع عرب البصرة اليوم اكثر تطورا وتسامحا وسموا مما كان عليه حينها، ام تراه تراجع الى قرون خلت بتاثير قوى الظلام.

اين الرمادي بحبانيتها وفلوجتها وخالديتها من التسامح والعيش المشترك حتى ان عوائل عربها كانوا يتحدثون لغتنا ويشاركون شعبنا احتفالاته واعراسه؟ الم تتبدل هذه العلاقة اليوم الى قطع الاعناق باسم الله اكبر!!

اين المجتمع البغدادي من قهاوى شارع الرشيد ومسكوف ابي النواس واغنية الغزالي: (اي شئ في العيد اهدي اليك يا ملاكي)؟

وحدث ولا حرج عن الموصل حيث ينحر رجل الله المسالم الاب بولص اسكندر في اقدس اشهر الاسلام، شهر رمضان، ويقدم ذبيحة يريد ناحريه اجرها انهر من خمر وحوريات تتجدد عذريتهم كل يوم. اين العراق العربي من الكنائس وكهنتها ومؤمنيا الذين باتوا اهدافا يومية وسهلة للارهابيين؟ لماذا نرحت الاف العوائل الاشورية من البصرة والرمادي وبغداد وبعض مناطق مدينة الموصل الى الاقليم او المناطق المتاخمة التي تحميها قوات الاقليم؟ هل يكفي القول ان الارهابيين لا يمثلون الاسلام الحقيقي؟ ولكن هل يعزي هذا القول عوائل الضحايا ويمنح الثقة لشعبنا بمستقبل آمن في مناطق تفرض عقيدة الغاء الاخر واقتلعه نفسها على الانسان والشارع والمجتمع والدولة؟ طبيعة الحال نحن لا نتحدث عن تعميم او حالة مطلقة في واقع المجتمع العراقي بقدر ما نتحدث عن توجهات وممارسات عقائدية سائدة وتمتلك من التعبئة الشعبية والقدرات على تطبيق توجهاتها.

لماذا تاجيح الاحقاد القومية عبر تخديش ذاكرة التاريخ، وفي ذات الوقت التغاضي واعماء الذات عن ما جرى ويجري اليوم من ارهاب ومذابح يومية بحق شعبنا بسبب هويته وانتماءه الديني؟ اذا كان القتل على الهوية ممارسة يومية يروح ضحيتها يوميا عشرات ومئات العراقيين الابرياء ممن لا ذنب لهم سوى انهم ينتمون الى هذا المذهب او ذاك وتواجدوا، لسوء حظهم، في المكان الخطأ وفي الوقت الخطأ، فكيف هو حال ومستقبل شعبنا المختلف قوميا ودينيا عن عصابات الجريمة المذهبية هؤلاء؟ نأمل جميعا ان يمنح الرب حكمته وينير قلوب وعقول الجميع ليضعوا نهاية لنزيف الدم والجرح العراقي.

بالله عليكم، هل فعلا انكم غير قادرين على ملاحظة القفزة النوعية التي حصلت في مستوى التطور الثقافي في المجتمع الكردي بين ما كانت عليه وبين ما هي عليه؟ وهي نقلة تتسارع خطاها الى امام. وهل فعلا انكم غير قادرين على ملاحظة مدى الارتداد والتخلف والعودة الى وراء التي حصلت في بقية المجتمع العراقي؟ وهو ارتداد يزداد انحدارا الى الوراء حيث الظلام والعقول المتحجرة. قارنوا فقط بين جامعة من جامعات الاقليم وبين اية جامعة تختارون في بقية العراق. بل وقارنوا بين اية جامعة عراقية اليوم وبين ذات الجامعة قبل ثلاثة او اربعة عقود. وانا هنا لا اتحدث فقط عن الازواج الامنية، بل الاجواء الاجتماعية والثقافية والتوجهات العقائدية والفكرية وقبول الاخر والتعايش والامن الاجتماعي.

قد يعترض معترض بايراد حالات من التجاوزات على الافراد او الممتلكات او القرى الاشورية في الاقليم. لا احد ينكر وجود ذلك. ولكن لا يجوز تحميل الامور ما لا تتحمله. ولا يجب تحميل ممارسات فردية سلبية اوزار المستقبل السياسي لشعبين محكومين بالعيش المشترك. فالتجاوزات قائمة على اساس فردي من قبل المواطنين وليست على اساس تخطيط وممارسة منهجية ومدعومة من الحكومة. وهناك سعي جدي لحلها في اطار المؤسسات القانونية والدوائر المعنية. وفيشخابور وتلان وغيرها تشهد على ذلك. فلماذا لا نرحب بما حصل من رفع للتجاوزات وندعم الاستمرار في العملية. مثلما هو مطلوب رفع التعريب عن مدن وقصبات وقرى سهل نينوى..

ان الاعتراض على الحكم الذاتي وضم سهل نينوى بهذه الذريعة من الحقد القومي والاساءات للقيادات السياسية، الكردية والاشورية منها على حد سواء، هو موقف غير اخلاقي وغير مسؤول ويسبب الى شعبنا واجياله وقضيته اولا قبل ان يسبب الى الشعب الكردي وقياداته. اني ادعو مخططي ومنفذي ومروجي هذا الخطاب الكف عنه وامتلاك الحد الادنى من المسؤولية الضميرية والاخلاقية والسياسية تجاه شعبنا ووجوده ومستقبله في الوطن.

ثانيا: يقول البعض ان سهل نينوى ليس تابعا للاقليم فباي حق يتحدث دستور الاقليم عنه ويدعو لضمه؟! مروجي هذا الاعتراض هم غير مصمميهم. فمروجيه هم من عامة المتحاورين الذين يرون ببساطة ان الحجة والاعتراض منطقيان.. ولهؤلاء نقول انه لا غبار على اعتراضكم ووجاهة مناقشته.

اما مصممي الاعتراض فانهم يدركون جيدا، وبحكم موقعهم السياسي ودرابتهم المفترضة بالعملية السياسية والدستورية، ان الاعتراض لا مشروعية فيه.

معدى ومشرعى الدستور الكردستاني يدركون جيدا ان الذي يقرر بشأن ضم السهل الى الاقليم من عدمه هم ابناء السهل في عملية استفتاء لاحقة.

وذات الامر بالنسبة لبقية المناطق التي اعتمدها الدستور الكردستاني جزءا من حدود الاقليم (الكثير من الاشوريين ممن يعتمدون نظرية المؤامرة يعتقدون ان سهل نينوى هي المنطقة الوحيدة التي يطالب الدستور الكردستاني بضمها الى الاقليم كجزء من مؤامرة الاعداء التاريخيين على شعبنا ووجوده!!! ولا يدركون اساسا ان الدستور اعتمد ضم مناطق تفوق مساحة وبشرا ومواردا اضعاف سهل نينوى.)

واعتماد دستور الاقليم لضم هذه المناطق ليس الغاء لحق ابناءها في التعبير عن ارادتهم عبر الاستفتاء، بل على العكس فهو احترام لهذه الارادة وتمهيد لهذا الاستفتاء. بمعنى ان تضمين الدستور لهذا الضم هو ميثاق التزام وتعهد من الاقليم ودستوره ومؤسساته وقياداته ونوابه في مجلس النواب العراقي في بغداد تجاه ابناء هذه المناطق بان تتاح لهم فرصة وحق التعبير عن ارادتهم في ضم او عدم ضم مناطقهم الى الاقليم. وعندها ليبدلي الجميع براهيه بحرية وعلى الجميع احترام ارادة الاكثرية.

وبكلمات اخرى فان السؤال هو هل نريد اعطاء الفرصة لابناء سنجار وتلعفر والشيخان وتلكيف وبغديدة وكركوك وغيرها من المناطق المتاخمة للاقليم والتي تعيش فيها تجمعات سكانية واسعة من غير العرب وممن لهم وجود وامتداد ديموغرافي في الاقليم ان يقولوا قولهم ويختاروا اختيارهم في الالتحاق ام عدم الالتحاق بالاقليم؟ ام ترانا نلتزم الموروث السياسي للنظام ونبقي الانسان قسريا في محيط لا يريد، ربما، البقاء به؟ بالتأكيد ان مطالبة كتلة برلمانية لها ثقلها في مجلس النواب، ومدعومة بنصوص من دستور الاقليم وارادة ثلاثة ملايين من ابناءه سيمكن لها تحقيق ما سبق من فرصة الاختيار لابناء هذه المناطق اكثر من مطالبة عضو واحد!! وهذه المقارنة (بين حجم الكتلة وحجم العضو الواحد) كفيلة بالرد على الداعين لمناقشة الامر تحت قبة بغداد دون اعتماد دستور الاقليم له. فهذا البعض لا يفقه ماذا يعني ان يعتمد دستور الاقليم مطالبا تم اقراره باستفتاء الاقليم بحدوده الحالية بما يجعل من المطالبة الدستورية التزاما وتعهدا بعائق الاقليم ومؤسساته ونوابه.

هناك من يضيق الامور اكثر ويطلب تكميم الافواه وانتزاع حق الانسان والتنظيمات في التعبير عن رايها.

كنت اتصفح الانترنت يوما ومررت على موقع زهيريا للحركة الديمقراطية الاشورية، ولوجد في زاوية كلمة الموقع (بمعنى انها تعبر عن موقف الحركة) مقالا استوقفني عنوانه حيث يقول: (باي حق يتحدثون عن سهل نينوى؟) وهو تساؤل بصيغة الواصل من الاجابة.. (ما زال المقال موجودا ولكن ضمن زاوية منتدى الحوار) فتوقعت ان الـ (ون) في (يتحدثون) ربما تشير الى طالبان من افغانستان او حماس من فلسطين او الاتحاد الافريقي، فربما تجاوزوا اللياقة والحكمة واصدروا موقفا سياسيا بشأن سهل نينوى او مدوا ذراعهم فيه!! من قراءة المقال وجدت ان الـ (ون) تشير الى الاشوريين او اية جهة او مؤسسة او شخص اخر خارج الحركة وخارج اصوات قائمتها في الانتخابات العراقية الاخيرة!!! كاتب اخر من كتاب الحركة الديمقراطية الاشورية يقول ان لسهل نينوى ابناءه ولا يحق للاخرين الحديث!! يا للهول من ذهنية التفكير هذه..

1- وقيل كل شئى فان سهل نينوى، اداريا، هو جزء من العراق كل العراق.. وبالتالي فان اي عراقي، فردا او مؤسسة او تنظيم، يحق له ابداء الراي في الموضوع من منطلق المواطنة والانتماء العراقي.

2- سهل نينوى يمثل ديموغرافية اشورية وكردية ايزيدية بوجه خاص ولبقية مكوناته من الشبك والعرب والكرد المسلمين. من هنا فان من واجب (والواجب هو اكثر من الحق) التنظيمات والمؤسسات السياسية التي تناضل من اجل مستقبل وحقوق هذه المكونات القومية والدينية الموجودة في سهل نينوى ان تعطي رايها في الامر.

3- ان حصر المناقشة بالاشوريين فقط هو خطأ وجهل سياسي، ليس بسبب ما سبق واوردنا من نقطتين فحسب، بل ومن منطق انه من الجهالة اعتبار ان الاشوريين وحدهم هم من سيشارك في الاستفتاء على السهل!!

4- في حصر الامر بقائمة الرافيديين على انها حصلت اصوات اكثر من بقية القوائم القومية لشعبنا جهالة ما بعدها جهالة.. فقبل كل شئى اذا كانت الحركة واعتمادا على فارق عدة الاف من الاصوات لقائمتها في سهل نينوى من بقية القوائم القومية تمنح لنفسها حق التفرد بادلاء الراي وتكتم افواه الاخرين فانه وعلى هذا المبدأ فان قائمة التحالف الكردستاني يحق لها التفرد بالامر كليا لانها حصلت على اضعاف اصوات الحركة في سهل نينوى، وكذلك القائمة العراقية. (من يحفر حفرة للاخرين يقع فيها).

ثم اي منطق هذا ان "المعارضة" (تعبير مجازي عن الاحزاب التي حازت اصوات اقل) يجب ان تخرس ولا تتحدث عن اي شئ لان اصواتها كانت اقل!! هل فكرتم لحظة ماذا يعني هذا؟ وهل ان هذا ينتمي الى الديمقراطية التي اسمها تحملون، ام الى نظام صدام الذي يبدو انكم اليه تحنون. ف"المعارضات" في كل العالم تبدي رايتها وتقدم رؤيتها في كل الامور، بل وتركز على قضاياها الخلافية مع "الحكومة". ام ترى انكم على خطى صدام تريدون "معارضة" تصفق لكم، وبعكسه فهي خائنة ويجب اخراسها؟

ثالثا: الاعتراض الاخر يروج على ان الكرد يريدون ضم سهل نينوى ليجعلوا منا ساندويش وحجابات لصد عساكر العرب!! وان مطلب الحكم الذاتي وضم السهل سيجعل شعبنا هدفا للارهابيين!!
قبل كل شئ.. ان "خط التماس" الكردي - العربي في سهل نينوى لا يزيد عن 35 كم مقابل مئات الكيلومترات من التماس بين الاقليم وبقية العراق. فعن اية حجابات عسكرية يتحدث هؤلاء في سعيهم لترهيب شعبهم وترويج انه ضحية مؤامرة كردية لتقديمه كبش فداء في مذبحه لا محال قادمة!!
ثم ان عراق اليوم والمستقبل مختلف في مؤسساته وتفصيل واليات عملياته السياسية ناهيك عن توازن القدرة العسكرية وغيرها ما يجعل من الخطا الفادح مجرد التفكير بتسقيط موروث الحكومة المركزية وعساكرها في حربهم الداخلية ضد الحركة التحررية الكردستانية على انه السيناريو المفترض.
ان هذا الاعتراض وتفرعاته تقوم على قراءة خاطئة لواقع ومستقبل العراق.. قراءة تقوم على اسقاط موروث الدولة العراقية منذ تاسيسها من حيث قيامه على مركزية مطلقة وامتلاك المركز لكل الجبروت والقدرة على فرض الوقائع السياسية والامنية في عموم الوطن باصغر قراه ومحلاته..
حقيقة الامر، ان المستقبل العراقي يقوم على هيكلية تعتمد اللامركزية الكبيرة في ادارتها وفي توزيع عوامل القدرة السياسية منها والعسكرية والاقتصادية بين مكونات هيكل الدولة العراقية سواء كانت اقاليم فدرالية قائمة او ستقوم او محافظات غير منتظمة في اقليم.

اما الارهابيين وارهابهم، فهم ليسوا بحاجة لذرائع ليستهدفوا شعبنا وابناءه وكنائسه وطريقة حياته وثقافته. فهل كان شعبنا مطالب بالحكم الذاتي عندما استهدف في البصرة والرمادي؟ وهل كانت قيادات كنايسنا قد طالبت بالحكم الذاتي يوم فجرت كنايسنا في البصرة وبغداد وكركوك والموصل؟ وهل كان الاب بولص اسكندر داعيا سياسيا من انصار ضم السهل للاقليم ليذبحه الارهابيون؟
ان ترهيب شعبنا، هو تبرير لا اخلاقي للارهاب ودعوة مفتوحة للارهابيين لتصعيد ارهابهم وجرائمهم ضد شعبنا.. وهو مشاركة فعلية في الارهاب ضد شعبنا.
لا احد يستبعد ان يسعى الارهابيون لتنفيذ عمليات ارهابية هنا او هناك في سهل نينوى.. بل لا احد ينكر انهم سعا حتى قبل هذا السجل السياسي.
ولكن هذا لا يبرر ابد السكوت عن المطالبة بما نراه مستقبلا افضل لشعبنا، بل على العكس انه يعني وجوب العمل من اجل هذا المستقبل بعيدا عن الارهابيين والخضوع لهيمنتهم الادارية والسياسية والعقائدية.
انا افهم ان من حق الحركة الديمقراطية الاشورية وبقية المختلفين في الرؤية السياسية بشأن ضم السهل الى الاقليم ان يحاججوا في رؤيتهم وينتقدوا الرؤية المقابلة؟
ولكن ما لا يمكن القبول به والتسامح معه ان تسعى الى ترهيب شعبنا وتبرير الارهاب ضده حينما وتخديش ذاكرة التاريخ حينما اخر.

رابعاً: اعتراض اخر يقول ماذا لو اقام الكرد دولتهم؟

نقول اولا وقبل كل شئ فانه لا توجد مؤشرات قائمة بهذا الاتجاه، بل ان من يهدد وحدة العراق ليس الكرد بل التناحر الدموي الشيعي - السني، وان الكرد هم الى الان الضمانة التي ضمنت وحدة عراق ما بعد التحرير.
ولكن لا مانع من مناقشة الامر بافتراض وجود هذا الاحتمال وبافتراض تحققه في المستقبل القريب او الوسيط او البعيد ضمن المبدأ المشروع لحق الشعوب في تقرير مصيرها.
نتساءل: ايهما افضل لشعبنا ان يكون في اطار دولة واحدة ام مشتت بين دولتين؟
لن نطيل الاجابة فواقع وجودنا اليوم وتشتتنا بين اكثر من دولة (عراق، سوريا، تركيا، ايران) وما افرزه من نتائج هو الاجابة العملية، لا النظرية، على هذا السيناريو في حال تحققه.

"الاستعمار" وضع الحدود بيننا قبل قرن وما زلنا نلغنه الى اليوم بانه وراء تقسيمنا بل ووراء كل مشاكلنا حتى العائلية منها!!!

واليوم نضع نحن الحدود بين انفسنا لا لشيئ الا لاننا محمولون بحمي الفوبيا الكردية القائمة على الحكم على الامور من منظور مدى الضرر الذي تلحقه بالکرد وليس من منظور مدى الفائدة التي تحققها للاشوريين. وفي جميع الاحوال فاننا يجب ان نؤمن بمبدأ وحقيقة ان وجود شعبنا وديموغرافيته في اقليم واحد وتحت دستور واحد وفي ظل مؤسسات تشريعية وتنفيذية واحدة هو خطوة اساسية توفر لشعبنا وجوده بنية تحتية وديموغرافيا تؤهله اليوم او غدا تحقيق حقه في الحكم الذاتي وليكون سابقة دستورية في التعامل مع شعبنا ووجوده وقضيته.

من جهة اخرى دعونا نطرح في المقابل سؤالا افتراضيا اخر له مؤشرات.
ماذا لو تحولت الحكومة العراقية المركزية الى حكومة اسلامية تحكم بشرع الله!! الذي يصنفنا على اننا كفار وان علينا دفع الجزية لضمان امن عيشنا، اذا ما افترضنا ان الجزية تجلب الامن!!
سؤال تجيب عليه قائمة ضحايا شعبنا في البصرة وبغداد والانبار والموصل، مثلما تجيب عليه مشاهد تفجيرات الكنائس. وتجيب عليه بصورة اجلى مشاهد نحر الاب الشهيد بولص اسكندر.

هذه اهم الاعتراضات التي نسمعها في الحوارات والكتابات الاشورية عن الحكم الذاتي وضم سهل نينوى الى اقليم كردستان العراق، وقد اهملنا، واختصارا للموضوع، اعتراضات ثانوية اخرى هي اقل هشاشة.
في الجزء اللاحق، وهو الاخير، من هذه المقالات سنعرض بقية ملاحظتنا على دستور اقليم كردستان العراق مع كلمة ختامية. فالى اللقاء..

نشر على موقع عنكاوة بتاريخ 16 تشرين الثاني 2006 على الرابط ادناه:

<http://www.ankawa.com/forum/index.php/topic,64474.msg221924.html#msg221924>

كما نشر على مواقع اخرى.

الجزء الخامس (وهو الاخير) ملاحظات ختامية عن دستور اقليم كردستان

في الاجزاء السابقة تناولنا بالعرض والتحليل والتفصيل المطلب الذي يكاد يكون هناك اجماع عليه بين معظم فصائل شعبنا السياسية ونخبه الفكرية وشخصياته والمتمثل بمطلب الحكم الذاتي ضمن اقليم كردستان العراق الفدرالي وضم سهل نينوى الى الاقليم.

ما اضطرنا للتفاصيل هو كون الموضوع حديث الجميع من ابناء شعبنا، في الوطن والمهجر، وكون هناك العديد من التساؤلات عن جوهر المطلب واخرى عن الية تحقيقه.

العديد من هذه التساؤلات طبيعية ومنطقية ومشروعة، فيما العدد الاخر منها تأتي ضمن سياق تبسيط الامور والتشكيك بالآخر وتخوينه وتوظيف بعض الاحداث وتخديش الذاكرة وتاجيج الاحقاد والعداوات القومية وترهيب ابناء شعبنا لدفعهم نحو اجندة حزبية محددة حتى لو كانت تتقاطع مع مصلحة شعبنا، وحتى لو كانت تساهم، مع سبق الدراية، في تشتيت وجوده وديموغرافيته الى قسمين، احدهما في اقليم كردستان العراق والاخر خارج الاقليم، بكل ما يعنيه ذلك من نتائج سلبية على وجود ومستقبل شعبنا واجياله.

نعود في هذا الجزء، وهو الاخير، لنقدم عرضا مختصرا لبعض ملاحظات اخرى بشأن مسودة دستور اقليم كردستان العراق دون الخوض في التفاصيل كون النقاط واضحة ناهيك عن وجود اجماع يكاد يكون مطلقا عليها.

اولا: ديباجة الدستور

يقول القول الماثور ان الكتاب يقرأ (بضم الياء) من عنوانه..

وتأسيسا على ذلك نقول ان الدستور يقرأ (بضم الياء) من ديباجته.

في الوقت الذي ضمت فيه ديباجة الدستور عرضا وسردا تاريخيا لنضالات الشعب الكردي من جهة والمظالم التي تعرض لها من جهة اخرى فانها في ذات الوقت اخفقت في التعبير عن الغنى والتعددية القومية والدينية والثقافية لابناء اقليم كردستان ودورهم الحضاري في تاريخ الاقليم والمنطقة والبشرية.

وحيث ان الديباجة هي جزء من متن الدستور وهي المدخل اليه، ونظرا لكونها تقديما يمكن معه اعتماد البلاغة اللغوية للتعبير عن الحقائق والمبادئ والقيم التي يريد الدستور اقرارها والبناء عليها، وهي بذلك بخلاف الدستور الذي يتركب من ابواب وفصول ومواد وفقرات يراعي فيها صياغات قانونية محددة، وحيث ان ديباجة الدستور هي المقدمة للوثيقة الالهة في وجود الاقليم ومؤسساته وعملها وبما يجعل منها خلاصة وزبدة الدستور وقيمه ومبادئه ومن دون ان ترتبط بحدث او ظرف تاريخي محدد، ومن دون ان تكون موقفا سياسيا محددا، فاننا نقترح اعادة صياغتها بما يراعي اختصارها دون الخوض في التفاصيل التاريخية مع الحرص على التعبير عن التعددية القومية والدينية للنسيج الكردستاني ودور هذه المكونات جميعا وبمسمياتها في مختلف مراحل تاريخ المنطقة ودورها وعطاءها الانساني، بالاضافة الى التعبير عن نضالات وتضحيات الشعب الكردستاني، بكل مكوناته القومية والدينية، من جهة والمظالم والاضطهادات والتضحيات التي لاقاها في المراحل التاريخية المختلفة وبخاصة مع تاسيس الدولة العراقية المعاصرة، وصولا الى تحقيق الاقليم لذاته وكيانه الفدرالي القائم على المبادئ والقيم العصرية من حقوق وحرريات للافراد والجماعات وكما يقرها ويلتزمها الدستور.

الديباجة هي اعلان مبادئ والتزام قيم تأتي في الدستور الذي يلحق بها، لذا فمن الضروري ان يجد ابناء الاقليم واجيالهم اليوم وغدا انها كتبت لهم جميعا بكل انتماءاتهم القومية والدينية وبكل توجهاتهم السياسية والفكرية.

ثانيا: تسمية شعبنا (الكلداني الاشوري السرياني) في الدستور الكردستاني:

يكاد لا يختلف اثنان من ابناء شعبنا، كما ايضا ابناء الاقليم من الاخوة الكرد والتركمان والعرب، ان التسميات الاشورية والكلدانية والسريانية هي تسميات متعددة لشعب واحد موحد تاريخا وحاضرا ومستقبلا، يشترك ابناءه في كل مقومات وعناصر الهوية القومية الواحدة، ولكنهم يختلفون في التسمية التي يطلقونها على هذه الهوية القومية.. فمنهم، والكاتب بينهم، من يستعمل التسمية الاشورية (كما فعلت في كل اجزاء هذا المقال)، ومنهم من يستعمل التسمية الكلدانية، ومنهم من يستعمل التسمية السريانية.

وحيث ان الدستور هو وثيقة مرجعية فانه لا بد لها من ناحية ان يعتمد ويتضمن صياغات وتسميات محددة وواضحة، ومن ناحية اخرى فان على الدستور ان يعكس ويلتزم الحقائق التاريخية والوجودية والحياتية.

فما هو المخرج الدستوري اذن للتعبير عن شعبنا وتعريفه؟

هناك اجماع بين فصائلنا السياسية ومؤسساتنا القومية ونخبنا الفكرية ان المخرج هو اعتماد التسمية الشاملة لشعبنا (الكلداني الاشوري السرياني) بخلاف ما هي المسودة عليه حاليا لانها تقدم شعبنا على انه شعبين احدهما اشوري والاخر كلداني وهو ما يخالف الحقيقة التاريخية والوجودية لشعبنا، وهي الحقيقة التي ندرکها جميع قيادات الاقليم السياسية ومرجعياته العلمية ونخبه الفكرية، ومن بينهم لجنة كتابة الدستور!!

في هذا السياق، فاني اضم صوتي الى اصوات القائمة الطويلة من المطالبين باعتماد التسمية الشاملة لشعبنا (الكلداني الاشوري السرياني) لانها تعبر عن كلتا الحقيقتين:

اولا: وحدة شعبنا

ثانيا: تعددية التسميات التي يطلقها على ذاته

ان اعتماد التسمية الشاملة لا يلغي حق ابناء شعبنا استخدام التسمية التي تربوا فيها وعاشوا معها ويقدمونها كونها التسمية القومية التي يؤمنون بها.. فالاشوري (وبينهم كاتب المقال) سيبقى يستخدم التسمية الاشورية في اموره الحياتية من تعبير عن الذات او في الكتابة عن مختلف القضايا التي تخص شعبه.. وكذلك سيفعل الكلداني، وكذلك السرياني.. ولكن المهم هو انه:

على المستوى الدستوري، وبتفاصيل ما يترتب عليه من تشريعات وتطبيقات وحقوق وغيرها، فاننا شعب واحد امام الدستور والتشريعات ومؤسسات الاقليم.

وعلى المستوى الحياتي فليستخدم الافراد ولتستخدم المؤسسات التسمية التي دأبت على استخدامها. فان كنا نؤمن يقينا اننا شعب واحد فانه لا بد ان لا نشعر باية حساسية او ريبية تجاه اي من هذه التسميات.

فليس مقبولا على الاطلاق من الاشوري المؤمن بوحدة شعبنا ان يدعو اخيه الكلداني المؤمن هو الاخر بوحدة شعبنا الى تفادي استعمال التسمية الكلدانية والا فتهمة التعنصر القومي وسيفها جاهزان!!

مثلا ليس مقبولا على الاطلاق من الكلداني او السرياني المؤمن بوحدة شعبنا ان يدعو اخيهم الاشوري (وبينهم كاتب المقال) الى تفادي استخدام التسمية الاشورية وبعبارة اخرى شوفيني اناني والى اخره من النعوت التي تعكس حساسية مستخدميها تجاه التسميات، مثلما تعكس هذه الحساسية عدم قناعة وثقة بوحدة الشعب..

الانسان المؤمن بوحدة شعبه (الكلداني الاشوري السرياني) لن يشعر بالحساسية من قراءة اي من هذه التسميات، مثلما لا يرى في استخدام اي منها من قبل اخوته تفريطا بعقد الوحدة..

دعوتان ارغب بتوجيههما من خلال هذا المقال بشأن التسمية الدستورية لشعبنا وبما يضمن وحدته.

اولاهما الى الداعين للتسمية الاشورية كتسمية مفردة ووحيدة للتعبير عن شعبنا وتعريفه في الوثيقة الدستورية، فاقول:

اذا جاز لنا ان نفهم سعيكم وحرصكم في مرحلة كتابة الدستور العراقي لاقتصاره على التسمية الاشورية فقط من منظور ان الوثيقة لم تكن موجودة وانها كانت تكتب من فراغ.. واذا جاز لنا اعطاءكم الحق في ذلك المسعى في تلك المرحلة وبانه من حركم ان تسعون بان يعكس الدستور قناعتكم وايمانكم بان التسمية الاشورية لوحدتها هي التعبير والتعريف الوحيد لهذا الشعب.

فان نتائج الامور اثبتت (كما كان الكثيرين، وبينهم كاتب المقال يتوقعون) ان الدستور لن يلتزم دعوتكم لان هناك مجموعة تعرف ذاتها وتقدم نفسها على انها كلدانية وتطالب بحق تضمين الدستور اعترافه بها، فكانت النتيجة ان الدستور بصيغته العراقية وبصيغته الكردستانية الحالية يقدم شعبنا على انه شعبين اشوري وكلداني.

وهي نتيجة لا نعتقدكم راضين عليها او مقتنعين بها، كما هم عموم ابناء شعبنا غير راضين او مقتنعين بها.

بالتاكيد لا نعتقدكم اليوم مقتنعين بامكانية نجاح اي مسعى او دعوة لتعديل الوثيقة القائمة بما يلغي التسمية الكلدانية!! والاكتفاء بالتسمية الاشورية فقط!!

لذا اعتقد انه واعتمادا على حرصكم، الذي لا اشك فيه، على هوية ووجود شعبنا ومستقبله فانكم ستؤيدون مطلب توحيد التسمية بالتسمية الشاملة كتسمية دستورية والغاء واو العطف بما تعنيه من تجزئة وشق شعبنا.

اما الدعوة الثانية فوجهها الى ابناء شعبي من الكلدان (مرجعيات ومؤسسات وتنظيمات وشخصيات) ممن حرصوا على ادراج التسمية الكلدانية بصيغتها المنفصلة عن التسمية الاشورية فاقول:

اذا جاز لنا تفهم حرصكم على تضمين الدستور التسمية الكلدانية، واذا جاز لنا منحكم الحق في الهواجس والريبة من المقابل ان يعمد الى الغاء التسمية الكلدانية، فان واقع الحال ضمن تضمين التسمية الكلدانية في الدستورين، العراقي والكرديستاني.

الا ان التضمين جاء بشكل يقسمنا فيه الى شعبيين.. ولا نعتقد ان هذه قناعتكم الحقيقية.

من حق شعبنا عليكم ان يدعوكم، وقد تبذرت مخاوف الغاء التسمية الكلدانية، ان تبددوا لنا مخاوفنا من تقسيم شعبنا دستوريا.. اننا نتوقع منكم، ومن منطلق ثقتنا بشعوركم بالمسؤولية التاريخية، ان تدعوا التسمية الدستورية الشاملة لشعبنا (الكلداني الاشوري السرياني).

ثالثا: نضم صوتنا الى المطالبين من ابناء شعبنا بضمان حق تمثيله في المؤسسات التشريعية والتنفيذية عوض مراعاة تمثيله.

رابعاً: العلم والنشيد الكرديستاني:

نعتقد بعدم صحة تضمين الدستور اوصاف علم الاقليم وترك ذلك الى قانون خاص بعلم ونشيد الاقليم، كما هو الحال في جميع الدساتير حيث تنص على ان الدولة، او الاقليم، يكون له علم خاص به ينظمه قانون خاص.

ومن البديهي ان يضم العلم عند تصميمه ووفق القانون الخاص به رموزا تعبر عن جميع مكونات الاقليم القومية ودورها الحضاري.

خامساً: اعترافا من الدستور بالتعددية القومية والدينية في الاقليم، واحتراما منه لهذه التعددية، فاننا نقترح تضمين الدستور نصا يجعل احد الاعياد المسيحية (عيد الميلاد تحديدا) والايزيدية والاشورية (راس السنة الاشورية مثلا) عطلة لكل الاقليم وليوم واحد.

وضمن هذا السياق ايضا نقترح على الدستور ان يتضمن نصا يلزم المؤسسات التعليمية والتربوية في الاقليم ان تزيل الغبن التاريخي الحاصل على مدى تاريخ الدولة العراقية والمتمثل في تغييب متعمد للموزائيك القومي والديني من مناهج التربية والتعليم ومن برامج المؤسسات والاجهزة الاعلامية.

ان تضمين الدستور نصا يلزم المؤسسات التربوية والتعليمية والاعلامية في الاقليم للتعريف بالشعب الاشوري والمسيحية والايزيدية وتاريخهم ودورهم الحضاري وثقافتهم هو امر حيوي لابناء واجيال الاقليم في العيش والمصير المشترك.

سادساً: حسنا فعل الدستور في منعه للافكار العنصرية والشوفينية، الا اننا نجد اهمية تخصيص فقرة ونص دستوري واضح في منع حزب البعث العربي الاشتراكي من النشاط في الاقليم كونه احد اكثر الايديولوجيات عنصرية وفاشية في تاريخ العراق المعاصر. واقليم كردستان العراق وما تعرض له من حملات اباداة منظمة هي شاهد على فاشية البعث.

وفي هذا السياق ايضا نرى اهمية تضمين الدستور في اشارته الى برلمان الاقليم وحكومته ان يشترط كون المرشح لعضوية البرلمان او المكلف بمهمة وزارية لم يرتبط باي شكل من الاشكال مع الاجهزة القمعية والارهابية للنظام البائد.

فهذا اقل الوفاء لضحايا هذه الاجهزة ان لا يؤتمن من تعامل معها على حق التشريع او سلطة التنفيذ بمرتبة وزارية في الاقليم.

وختاماً،

تحية تقدير واعتزاز الى برلمان اقليم كردستان العراق وهو يخطو هذه الخطوة على طريق ترسيخ الاسس الدستورية للاقليم ومؤسساته عبر دستور مدني متطور.

تحية تقدير واعتزاز الى تنظيمات شعبنا السياسية ونخبه الفكرية وانشطته المؤسساتية والاعلامية وشخصياته الفاعلة على تفاعلهم الايجابي مع المسودة المطروحة واغناءهم لها بما يحقق لشعبنا واجياله مستقبلا آمنا متقدما قائما على اساس الشراكة القومية والوطنية مع عموم ابناء كردستان العراق.

تحية تقدير واعتزاز الى كل المشاركين في هذا الحوار البناء.
انكم جميعا ايها الاخوة تصنعون التاريخ وتبنون المستقبل..
فليبارك الرب جهودكم..

نشر على موقع عنكاوة بتاريخ 22 تشرين الثاني 2006 على الرابط ادناه:

<http://www.ankawa.com/forum/index.php/topic,65315.msg225109.html#msg225109>

كما نشر على مواقع اخرى.

تعقيبات على ردود

1- التسمية: بين (الى الورااء در) و(مكانك راوح) و(الى الامام سر)

منذ نشري لمقالي الموسوم (قراءة اشورية في الدستور الكردستاني) وردت عدة ردود او تعقيبات على مضامينه. البعض منها كان مباشرا صريحا، والبعض الاخر اشارات بين الاسطر والمقاطع. البعض منها كان مقالات كاملة، والبعض الاخر ردودا جزئية ضمن مقال اوسع. البعض منها جاء مكتوبا، والاخر شفاهيا في غرف الدردشة والحوار. البعض منها نشر باسم صريح بما يعنيه من دلالة على ثقة الكاتب بنفسه ورأيه واعتزازه باسمه. فيما البعض الاخر نشر متخفيا تحت عباءة الاسماء المستعارة بما يعكسه من عدم الثقة بالنفس وضعف الحجة وعدم القدرة للحوار الشفاف والمسؤول. فالاسم المستعار يتيح لصاحبه القذف والذم ومن ثم الهروب والتنصل. انهم المثلثون يلاحقون حرية لانسان والفكر في فضاء الانترنت ليكملوا بذلك ارهاب رفاقهم وسادتهم مثلثي القنوات الفضائية وليصب جهدهم في نهايته في خدمة المثلثين من ممارسي الارهاب ضد الانسان وحرية في الوطن العراقي الجريح وبقية الاوطان التي ابتلت بأفتهم. عزائي نحو هؤلاء وهم يتوجهون الي من وراء قناعهم بسبابهم وبما ينضح به اناءهم هو الالاف من ابرياء العراق ممن راحوا ضحايا الارهاب في اوسع مدياته المتمثل بالاقتصاص بالقتل والتصفية لكل مخالف للراي. فالي مخالفيني الراي ممن نشروا باسمهم الصريح كل الاحترام والتقدير.. والى المثلثين تحت عباءات الاسماء المستعارة اتوجه بالدعاء من اجل مغفرتهم، وداعيا الرب لينير بصيرتهم وعقلهم وقلوبهم ويمنحهم الثقة بالنفس وعزتها وكرامتها.

في هذا المقال ساتوجه بالرد والتعقيب على ما ورد من ملاحظات وتعقيبات مخالفة لمقالي ومضامينه بروح من الاخوة والمحبة والاحترام وبعيدا عن التشنجات وردود الافعال والاساءات فتلك ليست من شيمي واسلوبي في الحوار الذي اريده دوما غنيا بمضمونه وتمتدنا باسلوبه. لم يكن لي يوما وليس لي اليوم ولن يكون لي يوما اية مشكلة في وجود الراي الاخر ما دام التعبير عنه يتم باحترام متبادل للذات والمقابل ولعقل القارئ ، وما دام الحوار شفافا وموضوعيا ومسؤولا وبعيدا عن الشخصية. فالتنوع والتعددية هما قانون الخليفة.. مثلما الحوار هو قانون التطور واساسه. والمجتمعات التي حاولت انظمتها فرض لون واحد او عقيدة واحدة او راي واحد كانت نتيجتها انها تخلفت عن مسار الشعوب الحية وباتت تعيش خارج التاريخ.. وهذا ما لن ارضاه لشعبي الذي اعطى للحضارة الكثير من الابداع واغناها بمساهماته التي تشهد عليها متاحف ومكتبات جميع الاوطان والامم والشعوب.

وحيث ان الردود تضمنت عدة محاور، لذلك فان تعقيبي سيتضمن عدة محاور ايضا، وكما يلي:

اولا: التسمية: بين (الى الورااء در) و(مكانك راوح) و(الى الامام سر)..

حيث كان هناك موقنان او فريقان لا يتفقان معي كما لا يتفقان مع بعضهما.. الم اقل لكم ان الحياة متنوعة وغنية؟

الفريق الاول، وهو فريق (الى الورااء در) والذي يريد اعادة عجلة "الحوار" الى نقطة انطلاقها قبل اكثر من عامين، ويريد بنا العودة الى نقطة الصفر والمربع الاول.

وقد عبر عن رأيه كتابة من خلال ردود متعاقبة للاخوة هنري بدروس كيفا، الشماس كيوركيس مردو وحبیب تومي واخرون ممن تمحور رفضهم ومخالفتهم للراي على استعمال التسمية الاشورية في المقال وفي الاشارة الى الحكم الذاتي الاشوري في سهل نينوى، متهميني بالعنصرية وغيرها من النعوت، وبتجاهلي وتشويهي للحقيقة عمدا لان سهل نينوى وقصباته بعضها كلداني والبعض الاخر سرياني، وفي الحاليتين ليست اشورية، فالاشوريين يقتصر وجودهم في سهل نينوى بقري صغيرة استقرت بالامس هناك بعد الحرب الاولى!!

اقول:

ان نقطة الانطلاق هي في المبدأ والقناعة التي يمتلكها الانسان وهو يناقش الامور ويحكم عليها. القراءة المؤدجلة للامور والتي يقوم فيها القارئ باسقاط احكامه وقناعاته على ما يقرأ نازعا النص من سياق واطار قناعات الكاتب هي قراءة مجحفة بحق الكاتب وما كتب، وبالتاكيد ستقود الى استنتاجات خاطئة.

فالاخ حبيب، مثلا، يحمل اقوالي ما لا تتحمله وذلك باسقاطه قناعاته، التي هي غير قناعاتي، على مضامين مقالي وصياغته وليستنتج بالتالي استنتاجات غير صائبة.

الاخ حبيب الذي يؤمن بقوميتين احدهما كلدانية والاخرى اشورية (وهذا ما يخالف كليا ايماني وقناعتي) يستنتج من قولي بالحكم الذاتي الاشوري في سهل نينوى اني اقول ان القرى الاشورية الصغيرة في شرفية ودشقتان وعين بقرى ورغم حجمها المتواضع جدا واستقرارها الحديث جدا فانها فرضت ذاتها وهويتها على القوش وتللسقف وغيرها من القصبات والمدن الكلدانية العامرة عبر التاريخ في السهل وبعضها منح الارض للسكن والزراعة للقرى الاشورية (كما في حالة دير القوش ومنحه الارض لشرفية)!!!!
عزيزي حبيب.. حيث ان قناعاتي وايماني يختلفان من حيث المبدأ والمنطق والاساس عن قناعتك وايمانك فان استنتاجاتك لا تصح ولا يحق تحميلي اياها..

انا مقتنع تماما ومؤمن حتى النخاع ان ابناء القوش وشرفية وتللسقف وعين بقرى وباقوفا وكرنجو وتلكيف ودشقتان وبغديدي وبيروزاوه وكرمليس وكرماوة وبرطلة وبعشيقه هم جميعا ابناء شعب واحد وقومية واحدة وامة واحدة وهوية واحدة وتاريخ واحد ومصير واحد..
وهذا يعني بالضرورة انه ليس هناك من فرض لهذا على ذلك او صهر لهذا في ذاك او اقضاء من هذا لذاك. واذ كنت انا قد استخدمت التسمية الاشورية للدلالة على هذا الشعب الواحد وعلى حكمه الذاتي فذلك لاني اؤمن بالتسمية الاشورية وبانها تساوي وتحوي وتعبر عن التسميتين الكلدانية والسريانية ايضا.
مثلما تعبر التسمية الكلدانية بحسب فهمي لها وتعاملي معها على انها تساوي وتعبر وتحوي التسميتين الاشورية والسريانية. وكذا الامر بالنسبة للتسمية السريانية.

لم اكن لاتهمك عزيزي حبيب بما اتهمتي به لو انك كتبت وطالبت بحكم ذاتي كلداني في سهل نينوى او صبنا او نهلة او برواري بالا، لاني ساجد فيك انسانا وحدويا مؤمنا بوحدة شعبنا بتعددية تسمياته وانك تستخدم التسمية الكلدانية للدلالة على هذا الشعب..
وذات الامر لو كتب السيد هنري بدروس ودعا الى حكم ذاتي سرياني لشعبنا في سهل نينوى او زاخو او صبنا او برواري بالا.

دعني اعطي لكم مثلا اخر..
انا لن استنكر او اصدر ايضا رافضا لو ان احد كتابنا كتب عن موقع عنكاوة بالقول مثلا: (احد الكتاب الكلدان لموقع عنكاوة هو القس عمانوئيل يوحنا وتتميز كتاباته انها طويلة مملة مزعجة).
ولكنه يبدو لي، ارجو تصححي اذا اخطأت القول، انك ستستنكر وتصدر ايضا لو ان احد الكتاب قال: (احد الكتاب الاشوريين لموقع عنكاوة هو الاستاذ الجليل حبيب تومي الذي تتميز كتاباته بالموضوعية والسلاسة والقدرة الفائقة على التحليل). واعتقد انك ستفعل ذات الشيء لو ان احدهم قدمك على انك كاتب سرياني.
وذات الشيء لو ان احدهم سماني سريانيا فلن احتج واعترض واسئل سيف قلبي وانزل لساحة جهاد حربنا الاهلية: حرب التسمية.. ولكن يبدو ان السيد هنري سيجول ساحة الوغى هذه لو ان كاتباً قدمه على انه اشوري او كلداني.

هل ادركتم احبتي وجه الفرق بين رؤيتينا؟ انه واضح وبسيط ولكنه جوهري ايضا..
فانتم لا تشعرون بالانتماء الى جميع هذه التسميات والاعتزاز بها، بل كل منكم يشعر بالانتماء والاعتزاز للتسمية الوحيدة التي ترعرع فيها.
شخصيا في الوقت الذي اعترز بالتسمية التي ترعرعت فيها واستعملها في حياتي الخاصة وكتاباتي، فاني في ذات الوقت وبذات المقدار اعترز واشعر بالانتماء الى التسميتين الاخرتين ايضا وافهما عند قراءتهما او سماعهما بانهما تشيران الي واجد نفسي فيهما دون اية حساسية او شعور بالانتقاص من اشوريتي.
ان جذر الاشكالية هو انكم غير مقتنعين داخليا بان الكلدان والاشوريين والسريان شعب واحد، فلذلك تستصعبون اطلاق التسمية الكلدانية او السريانية للتعبير عن مجموع شعبنا، وتاسيسا على ذلك فانتم لا تستطيعون استيعاب قيام الاخرين (من المؤمنين بالوحدة) بما هو صعب عليكم القيام به (لانكم غير مقتنعين في اعماقكم بوحدة شعبنا)، وتطبيقا وتعميما من قبلكم لهذا الاستصعاب فانكم تدعونني وغيري من الاشوريين المؤمنين بالوحدة الى عدم استخدام التسمية الاشورية كتسمية لشعبنا، وان استعملناها فنحن بنظركم عنصريون ومتهمون وجناة!!

بل واتوقع ان تدعوا الكتاب الكلدان او السريان المؤمنين بالوحدة الى تقادي استعمال الكلدانية او السريانية كتسميات للتعبير عن شعبنا وبعكسه فهم، بنظركم، كتاب كلدان او سريان عنصريين!!

اذا كان فينا من له خلل او ضعف في قناعاته بوحدة شعبه ولذلك يصبر على خنادق التسميات وفرزها بما لا يمكنه من قراءة او فهم او استعمال ايا من هذه التسميات للدلالة والتعبير عن التسميات الاخرى، فليس من حقه ان يفرض ذلك على من يؤمن بوحدة شعبنا وتعددية تسمياته وبان ايا منها تساوي وتحوي الاخرتين، وان كلا من ابناء الشعب الواحد يمكن له استعمال التسمية التي تربي وترعرع فيها دون ان يعني ذلك اساءة او انتقاص للتسميات الاخرى.

لم افرض او اشترط على الاخوة من كتاب ومثقفين وسياسيين كلدان او سريان مؤمنين بوحدة شعبنا وهم اكثر، بل هم الاكثرية مقابل اقلية لا تؤمن بوحدة شعبنا، ان يستخدموا التسمية الاشورية شرطا او معيارا لمصادقية دعواتهم ومواقفهم الوحودية.. فلماذا يسعى البعض ان يشترط علي او على غيري من الكتاب الاشوريين الذين لا غبار على مواقفهم وقناعاتهم الوحودية بانهم إما أو.. فإما ان لا نستخدم التسمية الاشورية، أو اننا عنصريون!! أو في افضل الاحوال فاننا نناقض ذاتنا!!!

ابن الخطا ان يقوم كاتب بالكتابة، على سبيل المثال، عن قرى ومدن شعبنا ويقول هناك قرى وقصبات اشورية عديدة في صبنا مثل سرسنگ وبادرش واران ودهي وداوودية وايشكي وبيباد وديري وكوماني. هل سيكون الكاتب عنصريا اشوريا بحسب تصنيفكم ايها الاحبة؟ ام ان عليه تقديمها بصنفين احدهما كلداني والاخر اشوري.. وان فعل ذلك فهل عليه تصنيف كوماني الى شطرين كوماني اشورية واخرى كلدانية (انا هنا لا اتحدث عن مجمع كوماني من قرى نيروة التي تم اسكانها في كوماني، بل عن كوماني التاريخية حيث فيها عوائل كلدانية واخرى اشورية!!). وذات الشيء لو ان كاتبنا قال ان للشعب الكلداني قرى وقصبات كثيرة في صبنا بينها سرسنگ واران والخ.. فهل سيتم تخوينه وتجريمه من الاشوريين، وربما من قبل الاخ حبيب ايضا باعتبار ان الكاتب كلدن سرسنگ وهي اشورية!! وماذا لو ان كاتبنا سريانيا تحدث عن القرى والمدن السريانية في الاقليم وذكر عنكاوة وشقلاوة وديانا وغيرها!!

احبتي.. الانسان المؤمن حقا بالوحدة سيعيشها في وجدانه وسلوكه اليومي ولن يشعر بالحساسية تجاه اي من التسميات ما دامت تطرح على انها تسمية من تسميات شعبنا الواحد الموحد. الشعور والايمان بالوحدة ليست مجرد شعارات رنانة بل ممارسة وجدانية وسلوك حياتي.. لقد اصغر نيافة الاسقف مار باوي، على سبيل المثال، على الادعاء ان احد اسباب تمرده على الكنيسة ومحاولة شقها وشق ابناءها وهدر جهدهم وطاقتهم هو انه يؤمن بالوحدة القومية لشعبنا بكل تسمياته، حسنا ولكننا وفي مقابلة تحريرية معه (وليس شفاهية حيث ربما اللسان يخون الانسان) ومنشورة على هذا الموقع نجده يقول باننا شعبين احدهما كلداني والاخر اشوري، حيث يرد النص التالي حرفيا: (اتمنى ان يبادروا بعملية معاكسة ويدعوا الى التفاهم والتعاون بين شعبينا الاشوري والكلداني.) عندما يساله محاوره السيد عادل بقال السؤال التالي: (ماذا يستطيع مطارنة ورجال دين والكنائس والجالية الكلدانية العمل لمساعدتك؟)

يبدو ان هناك اخرون مثل نيافته ممن يدعون الايمان بوحدة شعبنا ولكن قناعاتهم الحقيقية هي غير ذلك ويظهروها بين حين واخر، بشكل او باخر، من تعبير صريح كالذي لنيافته او مبطن عبر التشنج والحساسية من استخدام احدهم تسمية معينة من تسميات شعبنا (كما هو حالكم معي ايها الاحبة حبيب والشماس كيوركيس وهنري).

الى متى نبقي نجلد ذاتنا؟

الى متى نبقي نغلق عقولنا وبصيرتنا عن فهم حقيقة بسيطة واضحة باننا شعب واحد وله ثلاث تسميات وليس من اشكالية في ايراد اي منها للتعبير عن الجميع؟

ان قبول هذه الحقيقة وممارستها وهضمها وتحرير الذات والعقل من الحساسية والسلبية تجاه التسميات التي يستعملها ابناء شعبنا كل حسب البيئة التي ترعرع فيها هي الخطوة الاولى نحو هدفنا الذي نامل ان تحققه اجيالنا

القادمة بالاتفاق على اعتماد تسمية واحدة ايا كانت: كلدانية ام اشورية ام سريانية فذلك سيكون شأنهم وقرارهم ومصحتهم ومستقبلهم.
الى متى نبقي مستنفرين قوانا وسلاحنا في هذا الاحتقان التسموي؟

بالله عليكم ايها الاحبة هل تريدون مني ان اعنون مقالتي:

قراءة (كلدانية اشورية سريانية) في الدستور الكرديستاني

ج3: هل للحكم الذاتي (الكلداني الاشوري السرياني) فرصة؟

وبعكسه فاني انسان اشوري عنصري متعصب متشنج متزمت صلب حاقد اجتثاثي اقتلاعي مهووس واعيش خارج التاريخ واهرب وراء الاوهام والسراب وان تعنصري لا بد وان يتفتت ويندحر امام الصخرتين الكلدانية والسريانية مثلما تفتت واندحر كل المتأمرين على الوجوديين الكلداني والسرياني.. والى اخره من التهم الجاهزة والمعبئة مسبقا والتي ربما نستطيع تخمين تاريخ تصنيعها ولكن ليس لها تاريخا تنتهي معه صلاحيتها.. انها التهم الجاهزة للاطلاق في اية لحظة وضد كل مخالف للراي..

التسمية الشاملة لشعبنا وتقديمه على انه (كلداني اشوري سرياني) هي تسمية دستورية لضمان وحدة شعبنا امام القانون والتشريعات وما يترتب ليها. ولكنها ليست تسمية حياتية لنا كابناء لهذا الشعب في حياتنا اليومية مع عوائلنا ومحيطنا، او في كتابات كتابنا ومثقفينا فليس معقولا او منطقيا ان نطالبهم بعدم ايراد اية تسمية مفردة في مقالاتهم بل بايراد الثلاثة مجتمعة، او لمؤسساتنا السياسية والثقافية والاجتماعية والرياضية واعادة تسمية كل منها بالـ(الكلداني الاشوري السرياني).

صدقوني لو ان احدكم او غيركم من الكتاب نشر مقالا بعنوان قراءة كلدانية او سريانية في الدستور الكرديستاني ما كنت وما كان ايا من المؤمنين بوحدة شعبنا اعترض على عنوانها، بل كنت وكان غيري سيقراها ويتعامل مع مضمونها على انها قراءة تخصه وكان سيحدد موقفه منها اتفاقا او اختلافا اعتمادا على ما فيها من مضامين وليس لانها قراءة كلدانية او سريانية.

ليس المطلوب باسم الوحدة، بالاحرى باسم الادعاء بها، ان نشكك باي من التسميات واستخدامها، او نطالب عدم استخدام هذه او تلك والا فالويل كل الويل..

عفوا.. فهذه هي قناعتني وهذا هو ايماني الذي اعكسه والتزمه في مواقفي ومقالاتي.

وعفوا اذا كان هناك من له حساسية من هذه التسمية او تلك.. او من كان متزمتا بهذه التسمية او تلك.. ويصر على اسقاط قناعاته وحساسياته وتزمتاته على مضمون مقالاتي ومواقفي..

ان تجربتي وثقافتني القومية من جهة ورؤيتي وفهمي لواقعنا القومي والوطني من جهة اخرى وشعوري بالمسؤولية تجاه مستقبل شعبنا واجياله قد حصنتني جميعا ووفرت لي المناعة من الاصابة بداء الحساسية التسموية والتي تجعل المصاب بها سلبيا من اية تسمية من تسميات شعبنا يستعملها ابناء شعبه ما دامت ليست التسمية التي ولد وترعرع هو فيها.

ولن ابخل جهدا ومسعى في تحصين الاخرين من الاصابة بهذا الداء ايضا.

ولن اتنازل او اغير قناعتني بوحدة شعبي التي اومن بها وامارسها.

اما الموقف الراض الاخر لموضوعة التسمية في مقالتي فهو موقف (مكانك راوح) وهو الموقف الذي لم يستطع ان يتحسس او يقيم حصاد بيدرته بعد موسم حصاد الدستور العراقي وبقي مراوحا في مكانه ومكررا ذات الحجج والدعوات التي اطلقها في معركة الدستور العراقي من معارك حربنا الاهلية، حرب التسمية.

هذا الموقف جاء، وكما كان متوقعا، من احبتي الاشوريين المتزمتين بالتسمية الاشورية كتسمية قومية وحيدة ومنفردة لشعبنا والمطالبة بها في الدستور دون ان ينسوا تخوين من لم يلتحق بدعوتهم (وبينهم كاتب المقال) بتهم انكار الوجود!! وبيع الذات!! وغيرها مما لا يليق بفريق يفتخر بالانتماء الى شعب كانت جل عطاءاته في مجالات الفكر والثقافة والاداب والفنون، وهي تهم لا تستحق منا الرد عليها بقدر التأسي والتأسف على قائلها.

هذا الفريق يصر على تحويل الموضوعة السياسية للتسمية الدستورية لشعبنا الى دروس في التاريخين القومي والكنسي دون النظر الى حقائق الواقع القومي والذي يبين بوضوح ان هناك رفضا واسعا للتسمية الاشورية المفردة من ابناء شعبنا ممن يستخدموا التسميتين الكلدانية والسريانية، مثلما يصر هذا الفريق على الافتقار للمسؤولية والحكمة التي يجب ان يتحلى بها صناع القرار.

اعضاء هذا الفريق لا يريدون تصديق ان لشعبنا مشكلة داخلية موروثة هي مشكلة التسمية.. انهم يصرون على انها مشكلة مستحدثة في السنين الاخيرة من قبل "الاعداء الخارجيين والتاريخيين" للامة.. وهذا التبسيط والتسطيح للمشكلة يرضيهم تماما ويحقق لهم السكينة مع النفس وراحة الضمير..

فمن ناحية ومن خلال هذا التسطيح ينكرون وجود المشكلة ويؤكدون لانفسهم ويقنعونها ان الشعب كل الشعب، من طور عبيد والجزيرة الى زاخو وصبنا وسهل نينوى والى اورمية، مؤمن بالتسمية الاشورية ويتبناها!! مثلما هو، لانفسهم، مثال اخر وشاهد حي على المؤامرة لتاريخية والمستمرة ضد شعبنا من ايام ابينا ابراهيم!!!

اعضاء هذا الفريق لا يفرقون بين صفوف التاريخ و صفوف السياسة في جامعة الحياة القومية. انهم طلاب مجدون ومجتهدون في صفوف التاريخ ودروسه، وبسبب تفوقهم فيه فانهم يريدونه صفا ودرسا وحيدا في الحياة السياسية بكل تفاصيلها.

انهم اوفياء مخلصون لتفاصيل التاريخ واحداثه اكثر من وفاءهم وحرصهم على مستقبل الشعب ووجود اجياله وحقوقه.

ليست مجرد مصادفة ان يكون معظم منظري واعضاء هذا الفريق من المهجر الاشوري حيث تسود اللغة الشعراوية والافتقار الى المسؤولية والتهرب من تحمل تبعات المواقف على مستقبل الامة..

يلتحق بهذا الفريق ايضا ابناء شعبنا ممن عاشوا في حياتهم الشخصية ومحيطهم بيئة قومية وثقافية واجتماعية ذات لون واحد من حيث التسمية، كما هو الحال مع ابناء شعبنا في ايران او في الخابور (سوريا) حيث التسمية الاشورية هي التسمية الوحيدة التي عاش وترعرع فيها هذا المحيط ومؤسساته القومية.

وحيث ان لا جديد في مواقفهم فكريا او محاججاتيا (فهو موقف مكانك راوح) فاني لن اضيف لما سبق لي مناقشته ومحاججته معهم في المعركة السابقة في هذه الحرب العبيثية والتي كانت حلتها انذاك الدستور العراقي. واكتفي باحالتهم لقراءة ما سبق لي كتابته ونشره في هذا الصدد وتحت عنوان (حربنا الاهلية.. حرب التسمية) حيث يمكن لهم اعادة قراءة ما فيه على الرابط التالي:

www.capiraq.org/Books/Civil_War.pdf

النقطة الوحيدة التي اريد اضافتها هنا لهؤلاء الاحبة هي ان الدستور العراقي والكرديستاني اثبتنا صحة توقعاتنا بان واضعي الدستور لن يتبنوا دعوتكم بالاقتصار على التسمية الاشورية ما دام هناك مجموعة سكانية حية تعرف نفسها بالكلدانية وتريد من الدستور ان يعكس حقيقة وجودها جزءا من النسيج العراقي.

اذا كنا مستعدون منحكم الحق في ممارسة حقكم بالمطالبة حينها حيث الدستور كان يتشكل من فراغ او شبه فراغ، فانه من حقنا اليوم ان ندعوكم لامتلاك "الروح الرياضية" (اذا جاز التعبير) وقبول نتيجة المباراة بان الدستور ضم التسميتين الاشورية والكلدانية..

انكم امام خيارين:

اولهما الابقاء على هذا الواقع التقسيمي والذي يقر بان الاشوريين والكلدان شعبان مختلفان كما هم العرب والكردي والتركمان والارمن!!! (ولا نعتنقكم تقبلون ذلك مطلقا)

ثانيهما ان تدعموا مواقف وجهود توحيد شعبنا دستوريا عبر التسمية الشاملة لشعبنا (الكلداني الاشوري السرياني) كونها تعكس حقيقة وحدة شعبنا، وبعد ان نضمن جميعا هذه الوحدة الدستورية فليشر كل منا بشارته ورؤيته لاي من هذه التسميات على انها التسمية الصحيحة ولنثق باجيالنا المستقبلية وبانهم سينفقوا على ما يجدونه سليما ومناسبا لهم..

دعونا نوفر لانفسنا ولاجيالنا القادمة اطار واجواء الحوار من خلال تامين الحد الادنى من الاتفاق والوحدة على اننا شعب واحد في الوثيقة الدستورية.

اذا كان البعض يريد ان يعود الى نقطة الصفر في هذا الجدل والسجال العبيثي فاننا نقول معذرة ايها الاخوة فنحن نحو المستقبل متوجهون لاننا للحياة عاشقون.

اننا ندعوكم جميعا للالتحاق بمسيرة السير الى امام..

اننا ندعوكم للالتحاق بفريق (الى الامام سر)، فهو فريق من يريد الحياة ويتطلع الى المستقبل.
انها دعوة مفتوحة للجميع ومن اجل الجميع.

نشر على موقع عنكاوة بتاريخ 27 تشرين الثاني 2006 على الرابط ادناه:

<http://www.ankawa.com/forum/index.php/topic,66051.msg227987.html#msg227987>

كما نشر على مواقع اخرى.

تعقيبات على ردود 2- دعوة لمناظرة وملاحظات اخرى

مع مباشرتي للتعقيب على بقية الردود المتعلقة بموضوعي (قراءة اشورية في الدستور الكرديستاني) لاحظت ردا من السيد شمعون عبود وتحت عنوان (قراءة القس امو بيتو.. اشورية ام سمسرة لمشروع كردي؟) منشور في موقعي (عكاوة) و(زهريرا).. ولكني لاحظت ان ذات المقال وبذات العنوان منشور في موقعي (صوت العراق) و(كتابات) ولكن باسم السيد سامي زيا!!! وبغض النظر عن الشخصية الحقيقية للسيد سامي فان الاله والمعروف عنه انه يعبر فيما يكتبه عن موقف الحركة الديمقراطية الاشورية.. وهذا وجدناه ايضا في هذا المقال. وهذا لا غبار عليه فهو حق وواجب على الحركة وكوادرها وانصارها ان يتحدثوا ويعلنوا مواقفهم، وعلينا جميعا احترام هذا الحق للحركة وبقية تنظيماتنا وجميع ابناء شعبنا.

ولاهمية ما ورد في مقال السيد سامي زيا من حيث المضمون والمحاور التي شملها من ناحية، ولكونه يعبر بدرجة او باخرى عن وجهة نظر الحركة والتي هي فصيل سياسي مهم من فصائل شعبنا والتي تلتزم (الديمقراطية) نهجا لها وتبنته في اسمها بما يعنيه ذلك من حرصها على اغناء الممارسة والقيم الديمقراطية بين ابناء شعبنا وخاصة في الامور والمسائل الحيوية كالتالي وردت في مقالي وفي رد السيد سامي زيا عليه، فاني ارتايت اغناء هذا الحوار عبر الدعوة الى مناظرة حوارية مع السيد سامي زيا في اي من غرف الحوار التي يرغبها وفي التوقيت الذي يناسبه حيث يمكن الاعلان عنها واقامتها بما يجعلها ندوة تخدم الحوار المفتوح والمستمر حول هذه المسألة المهمة من مسائل شعبنا ووجوده ومستقبله. اني على ثقة ان السيد سامي سيرحب بهذا الاقتراح للتعبير عن موقفه ورؤيته والتبشير بها ومناقشتها مع ابناء شعبنا بمختلف توجهاتهم وانتماءاتهم واهتماماتهم. كما ان المناظرة ستكون سابقة ايجابية في اشكال الحوار والتفاعل بين ابناء شعبنا.

شخصيا اقترح الاطار ادناه للمناظرة مع امكانية تعديله وتطويره بما يراه السيد سامي مناسباً للمناظرة.
عنوان المناظرة: اتركه للسيد سامي ليقتضيه ولا مانع لدي من اي عنوان يراه مناسباً.
موقع المناظرة: في اية غرفة من غرف الحوار على الانترنت، او اذا كان ممكناً في اي من تلفزيونات شعبنا.
تاريخ وتوقيت المناظرة: في اي تاريخ وتوقيت يناسب السيد سامي
فقرات المناظرة:

- 1- مقدمة مدير المناظرة
- 2- فترة 3 دقائق للتقديم الشخصي لكل منا
- 3- فترة 25 دقيقة لكل منا لعرض رؤيته
- 4- فترة 5 دقائق لكل منا للتعقيب على ما ورد في رؤية الاخر
- 5- استلام الاسئلة من الحضور وبمجموع 10 او 15 سؤال لكل طرف وبواقع سؤال واحد بالتناوب لكل منا مع تحديد مدة زمنية لكل سؤال وجواب
- 6- كلمة ختامية لكل منا وبواقع دقيقتين
- 7- كلمة ختامية لمدير المناظرة
- 8- تحية من الجميع وللجميع

والى حين استلام راي السيد سامي زيا بشأن المناظرة التي هي اولا واخيرا ممارسة ديمقراطية حضارية، ساتناول في هذا المقال تعقيبات على بعض الردود الاخرى (ما عدا ملاحظات وردود السيد سامي زيا).

1- استسلاميون ام مغربون؟

لاحظت من متابعتي للردود المتعلقة بالموضوع ان هناك اتهامات للمطالبين بالحكم الذاتي بانهم اناس استسلاميون يتظللون بيافاطة الواقعية، فهم، برأي متهمهم، يرضخون للواقع عوض تغييره، ورضوخهم هذا يجعلهم يطالبون بالحكم الذاتي عوض الاقليم الفدرالي الاشوري.

حسنا.. لكي نحكم على هؤلاء المتهمين (بفتح التاء) بانهم مستسلمين للواقع ولا يريدون تغييره دعونا اولاً نرى ما هو واقع شعبنا وحقوقه ومن ثم نحكم عليهم بانهم "استسلاميون" ام "مغيرون". (بفتح الغاء وكسر الياء)

الواقع السياسي التشريعي لشعبنا في العراق، سواء في الاقليم او في المركز، يقول انه ليس هناك تشريعات دستورية تعترف بحقوق سياسية اشورية واضحة.

حق التعليم باللغة الام وحقوق العمل المؤسساتي السياسي والثقافي والاجتماعي وغيرها من الحقوق التي لا غبار عليها والتي نرحب بها جميعا وندعو الى تعزيزها وتطويرها مثلما شاركنا، كل من موقعه، في تجسيدها، هي جميعا حقوق تحصيل حاصل عملية التغيير التي ابتدأت في العراق منذ 1991 وتقوم على تشريعها وحمايتها وضمانها حكومة اقليم كردستان في الاقليم، وفي بعض الحالات، الحكومة العراقية في بقية المناطق..

وفيما عداها، لا يوجد تشريعات لحقوق سياسية بخصوصية قومية لشعبنا. فالتمثيل البرلماني لا يتجاوز حق الترشيح.. والتمثيل الحكومي قائم على مراعاة الكتل البرلمانية تضمين القوميات الصغيرة في تشكيلاتها وليس على اساس الالزام القانوني. وقد افرزنا لهذه الامور مقالات مطولة في حينها.

فاذا كان هذا واقع قضية شعبنا وحقوقه في التشريعات والمؤسسات الدستورية العراقية، فكيف تكون الدعوة لاقرار الحكم الذاتي، بما تعنيه في مختلف المستويات التشريعية والتنفيذية والادارية والتربوية والثقافية والاقتصادية وغيرها، استسلاما لهذا الواقع وترسيخا له؟
ليس الحكم الذاتي خطوات متقدمة بالمقارنة مع الواقع القائم، فكيف يكون دعاء الحكم الذاتي استسلاميون؟ وهل ان تغيير الواقع القائم هو فقط المطالبة باقليم اشوري فدرالي؟

هذا من حيث مبدا الحكم الذاتي..

اما من حيث التفصيل.. فهل ان اخذ ديموغرافيا شعبنا ووجودها في الاقليم من جهة وفي سهل نينوى من جهة اخرى في عين الاعتبار، وبالتالي المطالبة بضم الديموغرافيتين تحت سلطة دستورية واحدة هي استسلام للواقع ام انه ولاجل ان لا تنتهم بـ"الاستسلامية" و"الانبطاحية" وغيرها من مفردات الانظمة العروبية فيجب علينا قبول تقسيم شعبنا بين اقليمين او الدعوة لاقليم اشوري يضم سهل نينوى ومحافظة دهوك بعد فك ارتباطها من اقليم كردستان والحاقها باقليم اشور المرتبط بالمركز العراقي!!

من ناحية اخرى فان واقع حال شعبنا في الدستور هو كونه شعبين اشوري وكلداني.
فهل ان الداعين لتوحيد شعبنا عبر التسمية الشاملة هم استسلاميون لهذا الواقع الانقسامي؟
ام العكس تماما فهم الساعون لتغيير الواقع وتثبيت وحدتنا دستوريا مقابل الساعين لتثبيت الانقسام عبر المطالبين بالتسمية الاشورية المفردة وهم متيقنين ان ذلك غير متاح لهم، او عبر المطالبين بتثبيت الكلدانية منفصلة عن الاشورية.. فالمطالبين، ورغم التناقض بينهما، تلتقيان في ابقاء الواقع التقسيمي لشعبنا.

ان الرؤية والموقف الوحيد الذي يمكن تصنيفه على انه استسلام وخضوع للواقع هو دعوة البعض الى الادارات المحلية بسلطاتها المحدودة من خدمات بلدية وتعيينات ادارية، فهؤلاء يصح فيهم القول بانهم يكتفون بما هو قائم اليوم في الواقع حيث المجالس البلدية ومجالس المحافظات.

2- الحكم الذاتي والحق سهل نينوى بالاقليم مؤامرة كردية وتحقيق لاطماع كردية لتوسيع الاقليم..

هذا المضمون بهذه الكلمات او بمرادفاتها تكرر سماعها من مختلف المعترضين سواء كانوا اشخاصا ام تنظيمات سياسية اشورية.

اقول انه ورغم قناعتي بان ما يجمع الشعبين الاشوري والكردي هو اكثر من مجرد مصالح او مواقف سياسية مشتركة، الا انه ولتوضيح الرد على هؤلاء المعترضين اقول:

ليس مطلوبا من الكرد ان يكونوا اكثر اشورية من الاشوريين. وليس مطلوبا من الاشوريين ان يكونوا اكثر كردية من الكرد.

من حقائق العمل السياسي ان السياسة تقوم على التقاء مصالح الاطراف.

وحكمة اي طرف هي في قدرته على تحقيق مصالحه، واذا كان هناك اطراف اخرى تستفيد ايضا فليس من ضرر في ذلك، بل وان الحكمة السياسية تقول الاستفادة من ذلك وتوظيف قدرات الطرف الاخر ايضا في تحقيق الامر والذي هو مصلحة مشتركة.

وحكمة ومسؤولية اي طرف هي ان يحكم على الامور من منظور تحقيق مصالحه وليس من منظور الحاق الاذى بالآخرين.. جميعنا يعلم المثل والحكمة الشهيرة التي تتحدث عن شخص محتاج ولكنه في ذات الوقت كان حاقدا على جاره، وفي يوم من الايام استجاب الرب دعاءه لمساعدته فارسل له ملاكا ليقول له ان الرب سيحقق لك مطلبك ولكن شريطة ان يحقق ذات الطلب مضاعفا لجارك، فهيا تقدم بطلبك.. فما كان منه الا ان طلب من الرب ان يفتي احدي عيني، لان ذلك سيؤدي الى افقاء كلتا عيني جاره. من المعيب ان يكون بيننا "ساسة" و"قوميين" و"تنظيمات" تفكر بهذا المنطق.

صحيح ان الحاق سهل نينوى بالاقليم وقرار الحكم الذاتي لشعبنا هو مصلحة كردية ايضا.. مصلحة في الجغرافيا والسياسة وصورة الاقليم الدولية وغيرها.. ولكنها وقبل كل شئ مصلحة اشورية سبق لنا التحدث عنها بالتفصيل، وتبندئ بضمان تواجد ديموغرافيتي شعبنا في اقليم واحد ولا تنتهي عند كون الحكم الذاتي سابقة دستورية لشعبنا يمكن البناء عليها في بقية مواطن تواجد شعبنا، سوريا على سبيل المثال. في الحقيقة ان هناك اطرافا اخرى تستفيد ايضا من الامر، وفي مقدمتهم الايزيدية لان الحاق سهل نينوى بالاقليم سيوفر لهم ايضا الاتصال والتواصل مع وجودهم الديموغرافي الموجود في حدود الاقليم الحالية. فما الضرر في ذلك.. هل رايتم قضية سياسية في اية بقعة من العالم تحققت وكان المستفيد منها طرف واحد فقط. فكيف اذن في مسألة كهذه حيث تتداخل الديموغرافيا والعيش المشترك بكل تفاصيله بين شعبنا وجيرانه. الملاحظ ان احد ابرز الاطراف المشاركة في هذا الخطاب التخويني هو الطرف الاشوري الاول والوحيد الذي كان عضوا في الجبهة الكردستانية ومشاركا في العملية السياسية في الاقليم ومن بينها اعتماد فدرالية الاقليم، وهو ما يزال الى اليوم شريكا في البرلمان الكردستاني عبر تحالف سياسي في قائمة التحالف الكردستاني. فلماذا هذا النفاق السياسي وهذا الخطاب المزدوج؟ ففي الوطن هناك المشاركة واقتناء الامتيازات السياسية والمادية.. وفي المهجر، او الموجه الى المهجر، هناك تاجيح العدا والاحقاد القومية والاساءات الى القيادات السياسية الكردية والاشورية المشاركة في العملية السياسية. اني اتوجه بالدعوة القلبية الصادقة الى تنقية الاداء والخطاب السياسي لبعض الاشوريين من ما يتضمنه من شوائب مسيئة الى شعبنا وتنظيماته السياسية التي تعمل ضمن العملية السياسية وعلى مبدأ المصلحة المشتركة للشعبين الاشوري والكردية والتي هي تعبير عن الديموغرافيا المشتركة والعيش والمصير المشترك. مثلما ادعواهم الى تنقية خطابهم واداءهم من الاساءات الى الشعوب التي نتعايش معها وان يتوقفوا عن تاجيح الاحقاد القومية التي لا تخدم حياة ومستقبل شعبنا.

3- لماذا نطلب حقوقنا من الاكراد وليس من العراق!!

وهي من المحاججات الراجحة في الاعتراض على مطلب تضمين دستور الاقليم الاقرار بالحكم الذاتي لشعبنا. لنناقشها بمستويين، اولهما شكلها ومن ثم جوهرها. ففي شكل تسويق الحجة هناك نية سيئة واضحة لتوجيه متلقيها وجهة محددة يريدتها مقدمها حيث يتعمد هؤلاء في تقديم مقارنة خاطئة بين سقي الحجة. ففي شقها الاول يستخدمون تسمية (من الاكراد) وفي الشق الثاني (من العراق).. وهذا خطأ متعمد كبير. فاما ان نقول: (لماذا نطلب حقوقنا من الاكراد؟ لماذا لا نطلبها من العرب؟) او ان نقول: (لماذا نطلب حقوقنا من اربيل؟ لماذا لا نطلبها من بغداد؟) او ان نقول: (لماذا نطلب حقوقنا من الاقليم؟ لماذا لا نطلبها من العراق؟) اما التعمد باستخدام (الاکراد) في الشق الاول، و(العراق) في الشق الثاني فهو تعمد لا يخلو من النوايا غير السليمة في التأثير على المستمع ونقله الى خندق محدد.

اما من حيث جوهر الحجة، فنقول انه من المؤسف ان مستخدميها في الوقت الذي لا نشك بمحبتهم وشعورهم القومي فانهم ومن حيث لا يدرون يسيئون الى شعبهم عندما يعتبرونه من الدرجة الثانية. فالقول باننا (نطلب من الاكراد) يحمل معنى اننا شعب نعتزف ونقبل بكوننا من الدرجة الثانية.

ايها الاخوة،

نحن شعب ينتمي الى هذا الوطن والى هذا الاقليم ولسنا ضيوفا او جالية او لاجئين فيه.

ونحن شركاء في تاريخه وحاضره مثلما نحن شركاء في صنع مستقبله.

ان دستور الاقليم هو دستورنا ايضا.. وان برلمان الاقليم هو برلماننا ايضا.. وان المستقبل الذي يرسم الدستور صورته هو مستقبلنا ايضا.. وان من سيصوت على الدستور هو شعبنا ايضا في بروالاري بالا وزاخو والسليفاني وسميل وصينا ونهلة و عنكاوة وشقلاوة وديانا وغيرها..

ان العملية ليست تعديل فقرات في عقد تجاري بين طرفين منفصلين متميزين.

ان ما نقوم به هو تطوير وثيقة الدستور على مبادا اننا شركاء في الاقليم وان الدستور هو الوثيقة المرجعية لجميع ابناء الاقليم وبينهم شعبنا.

الحقيقة ان على شعبنا ومؤسساته وشخصياته ابداء مواقفها وملاحظاتها على كافة الوثائق، وبخاصة الدستورية والاساسية منها، في كل الدول والاطان التي يعيش فيها، وليس فقط العراق. يجب ان يكون لشعبنا ومؤسساته وشخصياته في سوريا ما تقوله بشأن الدستور والتشريعات السورية .. وكذا الامر ايران وتركيا وغيرها.

4- الان ليس وقت المطالبة

تكاد تكون هذه الذريعة الاكثر اثارا للشفقة. وما يزيد شر بليتها انها جاءت من تنظيمين سياسيين وعلى منبر اعلامي عابر للحدود، حيث تقدم بهذه الذريعة كل من السيدين ممثل الحركة الديمقراطية الاشورية والاتحاد الديمقراطي الكلداني في الندوة السياسية المفتوحة على شاشة سورويو تي في مساء السبت 25 تشرين الثاني 2006 حين قالها بصريح العبارة ان الاوان الان ليس اوان المطالبة بمطالب سياسية، فواضع العراق وحاجات شعبنا الانسانية لا تسمح لنا بهذه المطالبة.

هل نسي المتحدثان ام تناسيا انه وبغض النظر عن الاوضاع الماساوية الامنية والاقتصادية والانسانية للشعب العراقي، وشعبنا الاشوري بوجه خاص، والتي يامل الجميع ويدعو الى وضع نهاية عاجلة لها، فانه وبالرغم من ذلك، بل وبسبب ذلك، هناك عملية سياسية مستمرة في العراق، واحدى محطاتها، وهي المحطة الاهم، هي الوثيقة الدستورية للعراق الفدرالي ولاقليمه الموجودة (اقليم كردستان) او التي يمكن انشاءها بحسب الدستور. فاذا كان الان، وعملية كتابة وقرار الدستور جارية على قدم وساق، ليس اوان المطالبة باقرار وتثبيت حقوقنا دستوريا فمتى يكون الاوان اذن؟

هل المطلوب منا ان ننتظر كتابة وقرار الدستور ومن ثم ننتظر زوال الاوضاع الماساوية لنعود حينها بالمطالبة باجراء تعديلات دستورية تضمن لنا حقوقنا؟

لماذا الان هو اوان الجميع للمطالبة بحقوقهم وضمانها دستوريا الا الشعب الاشوري فليس اوانه؟ اي منطق هذا.. ما اتمناه هو ان يبادر الاتحاد الديمقراطي الكلداني والحركة الديمقراطية الاشورية الى توضيح ان ممثليهما عبرا عن رايهما الشخصيين وليس عن موقف ورؤية تنظيميهما.

5- مرة اخرى.. التسمية الدستورية..

رغم الكم الهائل من المقالات والمواقف والتوضيحات المكتوبة والمنشورة، ورغم العديد من الجلسات الحوارية من قبل الكثيرين حول موضوع التسمية وباهمية التعامل معها بما يضمن وحدة شعبنا تحت مظلة الدستور وامام التشريعات، فان كل ذلك لم يجدي نفعا مع مجموعتين ما زالتا تصران على موقفهما..

المجموعة الاولى وتضم المصريين على التسمية الاشورية تسمية مفردة تهون من اجلها كل النتائج والتبعات.. والمجموعة الثانية وتضم المصريين على عزل التسمية الكلدانية عن الاشورية وبما يجعلنا شعبين مختلفين كما هم العرب والكرد والتركماني!!!

في هذا المقال ساقوم وبروح المحبة بمحاولة اخرى لاقتناع كلتا المجموعتين بان هناك موقف ورؤية حكيمة اخرى هي في ضمان الوحدة الدستورية لشعبنا من خلال التسمية الشاملة..

في هذه المحاولة ساقول تبسيط الامر من خلال امثلة افتراضية (وهي محتملة الحدوث). فاقول:

الملاحظ ان التسمية الدستورية والتعامل معها والموقف منها باتت تتأثر وتخضع لمواقف سياسية من مجريات الاحداث الراهنة في الساحة العراقية، حيث نرى تصويرا للمسالة على انها ليست موروثا بل هي جديدة ومختلفة من قبل هذه الجهة او تلك التي "اشترت ذمم" فلان وعلان، وان اخطاء التنظيم الاشوري الفلاني ساعد في خلقها

وتعميقها، وما الى ذلك من حجج واتهامات واغطية ربما تكون حقيقية في تصعيد المشكلة ولكنها ليست في اي حال من الاحوال سببا لها.. فتعددية التسمية هي موروثه وتسبق مجمل الفعل السياسي والقومي الاشوري. ولذلك فاني ساقدم سيناريو هذه الامثلة على اساس افتراض حصولها (وهو احتمال وارد) في اوطان ودول يعيش فيها شعبنا غير العراق، خاصة وان مسالة التسمية ليست شأننا وطنيا يخص شعبنا في وطن او دولة دون اخرى.

السيناريو الاول:

تقوم الجهات المختصة في الحكومة الامريكية الاتحادية، او في ولاية كاليفورنيا على سبيل المثال، واعترافا منها بالتعددية الثقافية والقومية لمواطنيها ومن اجل حفظ هذه التعددية التي هي مصدر غنى لكل الامريكيين باعلان قرارات وبرامج حكومية تشمل:

1- تشكيل مجلس لممثلي القوميات والخصوصيات الثقافية لمواطنيها وله صلاحيات تشريعية في مجال التربية والثقافة والاعلام.

2- تعليم اللغات الام لمواطنيها في المدارس الحكومية وتخصيص ميزانية خاصة لحفظ وتطوير هذه اللغات.

3- تخصيص ميزانية حكومية لدعم المؤسسات والانشطة الثقافية والاجتماعية لانباء هذه القوميات.

(نكتفي بهذا القدر!!)

وحيث هناك حد ادنى لاعداد ابناء القوميات او المتحدثين باية لغة لضمان شمولهم بهذه البرامج، وحيث ان الموعد النهائي هو خلال شهرين من الان!!! لذا فان الحكومة الامريكية تدعو ابناء هذه القوميات الى مراجعة الدوائر المختصة لتثبيت انتماءهم القومي ولغتهم الام ليتسنى للحكومة معرفة القوميات واللغات المشمولة بهذه الامتيازات!!

انتهى الاعلان..

ستجاوب مؤسساتنا وكنائسنا مع هذا الاعلان وما سيعود عليه بفوائد لشعبنا تتجاوز حدود اميركا، فهو يوفر دعما لحماية اللغة وتطويرها وما الى ذلك.

وضمن هذا التجاوب سيدعو (الاشوريون) باحزابهم وكنائسهم ومؤسساتهم وشخصياتهم وفنانينهم في الجهات الاربع جميع ابناء شعبهم في اميركا الى التجاوب وتسجيل هويتهم القومية على انهم: اشوريون، ولغتهم على انها: اشورية.. والاشوريون لن يبخلوا جهدا في دعوة الكلدان والسريان على تسجيل انتماءهم كاشوريين ولغتهم الاشورية.. وذلك على قاعدة (الارض بتتكلم اشوري)، والارض طبعا هنا هي بلاد اشور وليست بلاد العم سام التي نحن ضيوف وقتيين فيها ومضى علينا فيها قرن واحد وسنبقى قرن اخر او قرنين (لا اكثر) ولن يسقط فيها حق عودتنا خاصة وان احفادنا سيكونوا اكثر عشقا والتصاقا ببلاد اشور، ثم ان القرن هو مجرد 100 عام وهي لا شئ لشعب عمره 7000 عام.. كما اننا في فترة ضيافتنا في بلاد العم سام حققنا انجازات قومية كبرى.. الم نسمة قطعة من شارع ديفون في شيكاغو باسم الملك سركون؟ اليس هذا انجازا تاريخيا في قرن من الزمان.

وفي خط مواز لذلك سيدعو (الكلدان) و(السريان) باحزابهم وكنائسهم ومؤسساتهم وشخصياتهم وفنانينهم جميع ابناء شعبهم للتجاوب وتسجيل هويتهم القومية على انهم: كلدان او سريان، ولغتهم على انها: كلدانية او سريانية، وذلك على قاعدة (مرحبا يا معارك المصير)، والمعركة المصيرية هنا ليست لمواجهة اثار التعريب وانكار الوجود التي مورست في العراق وما زالت في سوريا العربية حيث تنادي صيدنايا بعروبتنا، بل هي معركة ضد "الشوفينيين" الاشوريين الذين يبشرون بـ"هرطقة" ان الاشوريين والكلدان والسريان هم شعب واحد، مثلما هي معركة ضد "الخونة" من الكلدان ممن صدقوا هذه الهرطقة.

تنتهي المدة المحددة للاعلان وتاتي النتائج!!!

كذا الف للاشوريين واللغة الاشورية. وكذا الف للكلدان واللغة الكلدانية.. وكذا الف لآخر للسريان والسريانية.. وربما الاراميين والارامية.

الا ان كلا من هذه الارقام هو اقل من الحد الادنى المطلوب توافره للتمتع بهذه الحقوق والامتيازات..

ماذا عسانا نفعل؟

هل سيقوم الاشوريون مادب الفرغ والاحتفال لانهم حفظوا التسمية الاشورية من "تشويه" الكلدان والسريان "المذهبيين"؟ وهل سيقوم الكلدان والسريان الاحتفالات لانهم اثبتوا ذاتهم في وجه "الشوفينيين" الاشوريين؟ ماذا سيقول الاباء لابناءهم وقد هدرنا فرصتهم في الحفاظ على الذات.

بل والاهم ماذا سيقول الابناء لاباءهم الان وبعد حين، لن يندبوا حظهم العاثر لانهم ولدوا لهكذا اباة؟

على اية حال حيث ان اميركا بلد ديمقراطي، فلنفترض ان حكومتها اتاحت فرصة اخرى للنقاش. هل سنلتزم العقل والحكمة وبيادر حكماءنا من اشوريين وكلدان وسريان بتوضيح مشترك للحكومة ان التسميات الثلاثة هي لشعب واحد.. وان لغة الام لجمعهم هي لغة واحدة.. وعليه فمجموعهم يؤهلهم لهذه الامتيازات.

السيناريو الثاني:

مع تفاعلات المشهد اللبناني، ومع الدعوات المختلفة لمراجعة الهيكل السياسي للدولة اللبنانية ومؤسساتها الدستورية، دعونا نفترض انه تم الاتفاق على المحاصصة القومية للقوميات اللبنانية بديلا او توازيا مع المحاصصة الطائفية او المذهبية القائمة.

ولاجل ذلك يتم اجراء احصاء سكاني في لبنان بابناء القوميات المختلفة ليتم الاعتراف الدستوري بها، وتشكيل مجلس تشريعي للقوميات اللبنانية وما يترتب على ذلك من امور مختلفة.

بالتاكيد سيتم تحديد حجم معين او نسبة معينة لابناء هذه القوميات يشترط بلوغها لضمان تضمينها في الدستور اللبناني وتمثيلها في مجلس القوميات وما الى ذلك من نتائج.

هنا ايضا سيتهافت الجميع، الاشوريون والكلدان والسريان، وكل على حدة لاثبات وجوده ودعوة ابناؤه الى تثبيت هويتهم القومية.

وفي النهاية سيفشل كل منهم على حدة من تحقيق النسبة المطلوبة.

هل سيقنع الجميع باداءهم و"نجاحهم" ام تراهم يتوافقون على مخرج دستوري للتسمية بما يضمن كونهم شعب واحد يتم الاعتراف الدستوري به ويتم اقرار حقوقه.

هل الحكمة هي في هدر الفرصة ام استغلالها لتثبيت وحدتنا القومية.

اترك الاجابة لحكماءنا ممن يشعرون بالمسؤولية تجاه اجيال امة تصارع من اجل البقاء.

اترك الاجابة لمن يعطي للحياة قيمتها واستحقاقاتها بعيدا عن الشعاراتية ومحاضرات التاريخ التي يمكن له الاستمرار بها بعد ان يضمن وحدة من يحاضر فيهم ولهم.. فما جدوى محاضرات التاريخ اذا كان المعنيين بها قد ارغمتهم على ان يكونوا شعبا اخر غير شعبك!!! ام ترانا نحاضر لانفسنا فقط بعد ان اثبت الكثير منا انه لا يجيد الحوار الا مع رايه وذاته وليس مع الراي الاخر.

هذان السيناريوان ورغم كونهما افتراضيان الا انهما يبتغيان وضع مسالة وحدة التسمية الدستورية لشعبنا في اطار يتيح للقارئ ان يحكم على الامور ببصيرة وحكمة بعيدا عن تراكمات الاحتقان التسموي والتحزبي للمشهد السياسي لشعبنا وقضيته في العراق حيث ردود الافعال والتشنجات والمواقف المسبقة تحدد الرؤية.

نشر على موقع عنكاوة بتاريخ 8 كانون الاول 2006 على الرابط ادناه:

<http://www.ankawa.com/forum/index.php/topic,67397.msg233702.html#msg233702>

كما نشر على مواقع اخرى.